

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

إسهامات مؤسسات المجتمع المدني بالتوعية ضد العنف الأسري من وجهة نظر إدارييها"دراسة تطبيقية على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن- محافظة الكرك انموذجاً"

إعداد الطالب

خالد زيد الرمان

إشراف

الدكتور حسين طه المحادين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في علم الاجتماع تخصص علم الجريمـــــــــة

جامعة مؤتة، 2012

الإهـداء

إلى والدتي أمد ا   في عمرهما

وإلى روح والدي رحمه ا

وجعل رضاهما نورا اهتدي به مدى الحياة

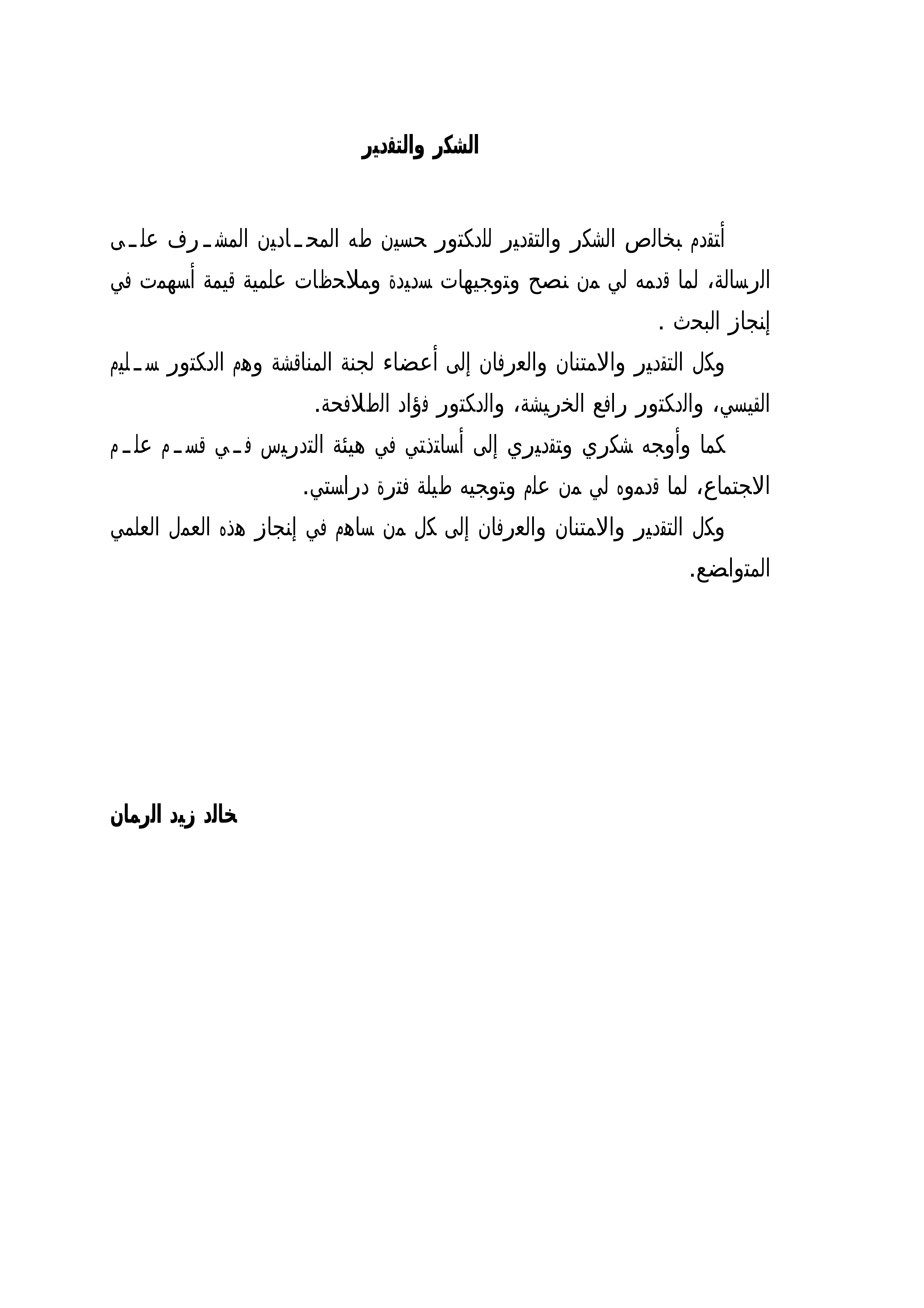
إلى رفيقة الدرب زوجتي

وأخواتي الأعزاء

والى كل من يسعده تقدمي ونجاحي

لكم جميعا اهدي هذا العمل العلمي

خالد زيد الرمان



الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور حسين طه المحادين المشرف على الرسالة، لما قدمه لي من نصح وتوجيهات سديدة وملاحظات علمية قيمة أسهمت في إنجاز البحث .

وكل التقدير والامتنان والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة وهم الدكتور سليم القيسي، والدكتور رافع الخريشة، والدكتور فؤاد الطلافحة.

كما وأوجه شكري وتقديري إلى أساتذتي في هيئة التدريس في قسم علم الاجتماع، لما قدموه لي من علم وتوجيه طيلة فترة دراستي.

وكل التقدير والامتنان والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع.

خالد زيد الرمان

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

إسهامات مؤسسات المجتمع المدني بالتوعية ضد العنف الأسري من وجهة نظر إدارييها"دراسة تطبيقية على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن- محافظة الكرك انموذجاً"

خالد زيد الرمان

جامعة مؤتة، 2012

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر إدارييها، والتعرف على الخصائص العامة لمؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك، والتعرف على العلاقة وأثر مستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني في درجة مساهمتها في التوعية والحد من العنف الأسري.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الإداريين العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك البالغ عددها 75 مؤسسة، وتكونت عينة الدراسة من العاملين في 20 مؤسسة مجتمع مدني اختيرت بطريقة قصديه. وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي.

أظهرت النتائج أن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني – التي شملتها الدراسة- في التوعية من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة متوسطة، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني – التي شملتها الدراسة- وبين مساهمتها في التوعية والحد من العنف الأسري

وأوصت الدراسة من خلال نتائجها بعدد من التوصيات من أهمها: العمل على دعم مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك مادياً ومعنوياً للتغلب على الصعوبات المالية والإدارية التي تواجهها.

Abstract

Contributions Of Civil Society Organizations Raising Awareness Against Domestic Violence An Empirical Study On The Institutions Of Civil Society In Jordan - Al Karak, As a model

Khalid Zaid Al-Roman

Mu'tah University, 2012

The study aimed to identify the degree of contribution of civil society organizations in raising awareness and reducing domestic violence in the province of Karak from the perspective of staff, and to identify the general characteristics of civil society institutions in the province of Karak, and to identify the relationship and the impact of the performance level of civil society institutions in the degree of their contribution in raising awareness and reducing domestic violence.

To achieve the objectives, the study relied on the social survey method and use questionnaire for data collection. The study population consisted of all the employee in the institutions of civil society in the province of Karak's which are (75 Foundation), and the sample consisted of 20 institutions. Data were analyzed using the methods of descriptive statistics, Pearson correlation coefficient test and linear regression analysis.

The results showed that the contribution of civil society organizations - in the study - in raising awareness and reducing domestic violence in the province of Karak from the point of view of the study sample was a medium degree, and the results showed a significant relationship between the level of performance of the institutions of civil society - in the study - and the their contribution to raise awareness and reduce domestic violence

The study results through a number of recommendations including: working to support civil society institutions in the province of Karak, materially and morally to overcome the financial difficulties they face.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

يعد مواجهة العنف الأسري أحد المهام الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني وأحد التحديات المجتمعية التي تواجهها، فخلال السنوات الأخيرة أصبح موضوع العنف الأسري وما يتعلق به من مفاهيم مختلفة موضع اهتمام وقلق لدى العديد من هذه المنظمات، ويأتي هذا القلق نتيجة لزيادة العنف الموجه ضد المرأة واتخاذه لأشكال مختلفة في الأسرة الأردنية التي لا تزال الركيزة الأساسية لبناء المجتمع الأردني، والتي أضفت عليها الخصوصية العربية أدورا ومسؤوليات في الدعم والتربية والتنشئة والحفاظ على الهوية والتمسك بالقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية لأفراد المجتمع. ويعد الأردن من الدول المتقدمة في مجال مجابهة العنف ضد المرأة حيث بدأت مؤسسات المجتمع المدني مبكرا في معالجة ووضع برامج خاصة بالحد من مشكلة العنف ضد المرأة في الأسرة الأردنية.

والواقع أن الدول تعمل على تشجيع ودعم عمل مؤسسات المجتمع المدني لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، وهذه المؤسسات لا تهدف إلى الربح وتتراوح مجالات عملها بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم، وغيرها.

إن أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسة واحدة من مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع قد يبدو صغيرا، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المؤسسات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية لا يمكن تجاهلها، ولذلك عملت معظم دول العالم على سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعالة.

والعنف الأسري وإن كان معروفا في المجتمعات البشرية القديمة، إلا أن الحديث عنه لم يكن بهذه القوة كما هو اليوم، ويرجع ذلك لعوامل عديدة من أهمها: قيام مؤسسات مجتمعية مدنية محلية وعالمية تطالب بحقوق المرأة بما في ذلك قضايا العنف ضدها في الأسرة والمجتمع، وعولمة قضية العنف ومحاولة إيجاد حلول عالمية لها، وانتشار وسائل الإعلام والانفتاح الإعلامي الذي يركز على هذا العنف ويسلط الضوء على بعض حالاته التي تظهر من حين لآخر (القاطرجي، 2009).

وقد دفعت التغيرات التي يشهدها المجتمع الأردني مؤسسات المجتمع المدني إلى ضرورة تطوير خدماتها، والتغلب على الصعوبات التي تواجهها، والمساهمة بتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية ضمن اختصاصها وعلى كافة الأصعدة القانونية والتشريعية والاجتماعية، حيث تم سن قانون الحماية من العنف الأسري في الأردن (2008)، وقانون الجمعيات الخيرية (2008-2009)، والاستراتيجيات والخطط الوطنية، التي أطلقت للعمل مثل: إستراتيجية مكافحة الفقر(2002)، وإستراتيجية الأسرة، وإستراتيجية المرأة(2006-2010)، وإستراتجية الأجندة الوطنية(2006)، وإستراتجية وزارة التنمية الاجتماعية(2009-2010) (وزارة التنمية الاجتماعية، 2010).

وقد تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني في الأردن كشريك في التغيير والتطوير، حيث يقدر عدد منظمات المجتمع المدني في الأردن بما يزيد عن خمسة آلاف مؤسسة يصل حجم العضوية فيها إلى مليون ونصف المليون عضو، وهي تتكون من الهيئات والتنظيمات الاجتماعية ذات الطابع الخيري، والجمعيات التعاونية، والنقابات المهنية والعمالية، ومنظمات أصحاب العمل، والمنظمات والهيئات النسائية، وغيرها (مركز الأردن الجديد للدراسات، 2010). والجدير بالذكر أن المملكة الأردنية الهاشمية اتخذت مجموعة من السياسات الاجتماعية والإجراءات بهدف التصدي للمشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات بهدف تحقيق مشاركة فعاله لهذه المؤسسات لخدمة أفراد المجتمع (شتيوي والحوراني، 2004).

وإيمانا بأهمية الدور المتنامي الذي تؤديه الأسرة اليوم كواحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وإدراكا للدور المؤثر الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني

لتمكين ودعم ومساندة هذه الأسرة في اضطلاعها بدورها بالتنشئة الاجتماعية وباقي وظائفها، ودورها في القيام بحماية الأسرة من العنف الذي يترك آثاره على كافة وحدات وأنساق المجتمع، ويخلف آثارا اجتماعية واقتصادية ونفسية على أفراد الأسرة. تأتي هذه الدراسة للتعرف على مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية والحد من العنف الأسري، والتعرف على واقع هذه المؤسسات وبيان العلاقة بين مساهمتها في الوقاية والحد من العنف الأسري وبين مستوى أداءها، وبيان المشاكل والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في محافظة الكرك من وجهة نظر إدارييها.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تُمثل مشكلة العنف الأسري إحدى القضايا التي تهتم بها المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في الألفية الثانية. وقد أصبح الاهتمام بها يمثل قضية من قضايا حقوق الإنسان وميزان لتحضر الشعوب، والحكم على أهلية المجتمعات بالانتساب للإنسانية. وقد شهدت البيئة الخارجية والداخلية لمؤسسات المجتمع المدني، في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وما تزال تغيرات متسارعة وعميقة (العولمة، التشريعات القانونية، السياسات المتعلقة بالمرأة، التفجر المعرفي، ثورة تكنولوجيا المعلومات)، نجم عنها تداعيات تمثلت في شيوع الثقافة المعيارية لحقوق الإنسان. وهذه التغيرات، وآثارها، أملت على مؤسسات المجتمع المدني، حيثما كانت وأينما وجدت، ضرورة الاستجابة لها من خلال تطبيقها لسياسات وبرامج اجتماعية تصب في مصلحة أفراد المجتمع، وجاء على رأس هذه المصالح قضية العنف الأسري الذي يشكل مشكلة للعديد من الأسر وتأثير يهدد البناء الأسري والبيئة الأسرية الآمنة ويسبب صراع للأدوار بين أفراد الأسرة، باعتبار العنف لا يؤثر سلبيا على المرأة فقط، بل يتعدى ذلك إلى الأسرة والمجتمع وفي تفاعلها وأشكال اتصالها مع الآخرين.(الحراحشة،2007).

وقد جاءت هذه الدراسة، للتعرف على مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك في التوعية والحد من العنف الأسري. وتكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر إدارييها؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما الصعوبات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك في عملية التوعية من العنف الأسري؟

2- ما مصادر التمويل المالي لمؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك.

3- ما مصادر مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك عن حالات العنف الأسري في المحافظة.

4- ما مدى وجود موقع الكتروني لمؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك.

5- ما الخدمات التي تقدمها المؤسسات عبر موقعها الالكتروني.

6- ما مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني بعمل حملات التوعية لمناهضة العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011.

7- ما مدى قيام مؤسسات المجتمع بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011.

8- ما مدى قيام مؤسسات المجتمع بإجراء الأبحاث والدراسات الميدانية عن العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011.

9- ما درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

10 - ما درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الحد من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

11- هل يوجد أثر دال إحصائيا لمستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني من حيث (تنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، عقد الندوات والمؤتمرات،

وإعداد الأبحاث والدراسات بالعنف الأسري، امتلاك المؤسسة موقع الكتروني للتواصل) لمساهمتها في التوعية من العنف الأسري ؟

12- هل يوجد أثر دال إحصائيا لمستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني من حيث (تنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، عقد الندوات والمؤتمرات، وإعداد الأبحاث والدراسات بالعنف الأسري، امتلاك المؤسسة موقع الكتروني) في مساهمتها في الحد من العنف الأسري ؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

1- ندرة الدراسات المماثلة لها بحدود إطلاع الباحث.

2- مساعدة القائمين على إدارات مؤسسات المجتمع المدني المبحوثة لوضع الاستراتيجيات والبرامج الوقائية للعنف الأسري.

3- إلقائها الضوء على درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني المبحوثة في التوعية والحد من العنف الأسري.

4- إلقائها الضوء على خصائص مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك.

5- أهمية الفئة المستهدفة من الدراسة التي تتمثل في فئة العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية والحد من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتتبلور أهداف الدراسة في:

1- التعرف على الخصائص العامة لمؤسسات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة من حيث. الصعوبات التي تواجه عملها، ومصادر تمويلها، والخدمات التي تقدمها، ومدى مشاركتها في التوعية والحد من العنف الأسري من خلال مدى مشاركتها وتنظيمها لحملات التوعية من العنف

الأسري، ومدى قيامها بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول العنف الأسري .

2- التعرف على العلاقة وأثر مستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني من حيث (تنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، عقد الندوات والمؤتمرات، وإعداد الأبحاث والدراسات بالعنف الأسري، امتلاك المؤسسة موقع الكتروني للتواصل) في مساهمتها في التوعية من العنف الأسري.

3- التعرف على العلاقة وأثر مستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني من حيث (تنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، عقد الندوات والمؤتمرات، وإعداد الأبحاث والدراسات بالعنف الأسري، امتلاك المؤسسة موقع الكتروني للتواصل) في مساهمتها في الحد من العنف الأسري.

5.1 مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية

مؤسسات المجتمع المدني:

هي مجموعة المؤسسات الطوعية الحرة، التي تقع ما بين الأسرة وما بين الدولة، ويشترط في هذه المنظمات أن تتشكل بالإرادة الطوعية، وأن تتسم بالاستمرارية، وأن تقدم خدمات ولا يكون تحقيق الربح هدفاً رئيسياً لها.وتلتزم هذه المنظمات في عملها وعلاقاتها بالطابع السلمي والتسامح واحترام الرأي والرأي الآخر (مركز الأردن الجديد، 2010).

وتتبنى هذه الدراسة التعريف الإجرائي التالي لمؤسسات المجتمع المدني التي هي عبارة عن مؤسسات أو منظمات طوعية في محافظة الكرك تمول عن طريق أعمال البر والإحسان وتسعى إلى تقديم الخدمات والأنشطة والفعاليات للأسر أو الجماعات في محافظة الكرك التي تواجه عنف أسري أو مشاكل اجتماعية وقد تكون هذه المؤسسات أو المنظمات تعتمد على المساعدات الحكومية أو تعمل بدونها.

التوعية: تعرف التوعية بأنها نشر الحقائق والمعارف بين أفراد المجتمع لتحسين سلوكهم وأسلوب حياتهم وهي عملية منظمة ومدروسة تستهدف تغيير اتجاهات وأراء وأفكار ومواقف الفرد والجماعة بالنسبة لقضية من القضايا وترشدهم إلى

حقيقة المواقف والظواهر المحيطة بهم ومن ثم تمكينهم من التفاعل والتعامل معها بيقظة وفهم كاملين (المشخص: 2005: 19).

العنف الأسري: أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعية السائد في المجتمع (المطيري، 2006).

وتعرف الدراسة التوعية من العنف الأسري إجرائيا بأنه مجموع الدرجات التي تحصل عليها مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس إسهام مؤسسات المجتمع المدني في التوعية من العنف الأسري.

والمقصود بإداريّ وموظفي مؤسسات المجتمع المدني العاملين الذين يؤدون مهام في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك في مجال التوعية والحد من العنف الأسري.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل أربعة مواضيع رئيسة هي: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، والعنف الأسري، والنظريات المفُسرة للعنف الأسري، والدراسات السابقة وذات الصلة.

1.2 مفهوم مؤسسات المجتمع المدني

شهدت العقود القليلة الماضية بروز العديد من المصطلحات الجديدة ذات الدلالة على قاموس الفكر والسياسة والمجتمع في العالم عامة، وفي منطقتنا العربية خاصة، ورغم الاختلافات والخلافات الكثيرة بين أنصار هذه المصطلحات ومعارضيها، ورغم التفسيرات والتفسيرات المضادة للعديد من المصطلحات، إلا أن أحد أهم هذه المصطلحات وأشدها استمرارية وبروزا في أوساط العاملين في حقل المجتمع والسياسة المحلية يتمثل في مصطلح المجتمع المدني الحديث، وما يرافقه من منظمات للمجتمع المدني (علي، 2008).

وتعد جهود منظمات المجتمع المدني مصدراً من مصادر التغير الاجتماعي على أوضاع أفراد المجتمع، من خلال مهامها ووظائفها في إرساء قواعد المجتمع المدني، ويشير (السيوف، 2010) بأن منظمات المجتمع المدني قد اتخذت اتجاهاً إيجابياً في تنمية قدرات أفراد المجتمع، فقد تصاعد اهتمامها بقضايا التنمية ومراجعة مناهجها بما يتلاءم مع التغيرات المجتمعية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، كما تحول الاهتمام نحو التنمية البشرية والتمكين وإدماج النوع الاجتماعي في برامج التنمية، وقد أدت هذه الرؤية إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني باعتبارها آلية لمشاركة أفراد المجتمع رجالاً ونساء في صناعة القرار، وإطاراً لتنظيم مبادراتهم وتنمية وعيهم لحقوقهم، وقوة دافعة لتغيير أوضاعهم نحو الأفضل.

وظهور المجتمع المدني مرتبط بالحوار الذي دار حول تبلور الدول القومية في القرنين الخامس والسادس عشر، وتطرق إليه مفكرون منهم توماس هوبز وجان

جاك روسو وجون لوك والقس بيركلي وهيجل وماركس وغيرهم، إذ لعب هؤلاء المفكرون دوراً أساسياً في بلورة مفهوم المجتمع المدني الذي لم يكن متبلوراً منذ البداية حيث كان هناك ترادف بين الدولة والمجتمع المدني، وبقي ذلك إلى أن تبلور المفهوم على مستويين الأول: أن المجتمع المدني أصبح مختلفاً عن المجتمع السياسي والمجتمع الطبيعي بعد أن كان هناك تداخل بينهما، وفي إطار المستوى الثاني تبلور مفهوم المجتمع المدني من الداخل،بحيث أصبحت هناك مكوناته التي تنطبق عليها شروط المجتمع المدني بصورة كاملة بينما بقيت هذه الشروط غير كاملة الانطباق على مكونات أخرى، وهو ما يعني أن هذا المفهوم قطع شوطاً طويلاً حتى أصبح متبلوراً بصورة كاملة موثق في (ليلة،2007). ويشغل مفهوم المجتمع المدني بكافة أشكاله ومسمياته وأفعاله الحيز الأوسع من حياة المجتمع الإنساني المعاصر، فهو انتقل من قوالبه الضيقة الخيرية الوطنية إلى قوالبه العالمية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، إذ أفضت تداعيات ونتائج تلك الحرب إلى متغيرات شمولية عمت كافة مفاصل حياة العلاقات الدولية والإنسانية، ومن بين تلك التداعيات كان توحد الرأي العام العالمي وتوزعه على مؤسسات متنوعة تهدف لحماية الإنسان وتنظيم سلوكياته وترشيد طموحاته وتشذيب تصرفاته لمنفعة الصالح العام، وعليه راحة تتبلور أفكار الرأي العام وتتجسد تدريجياً في مؤسسات تخصصية متنوعة في المجتمع الوطني بداية ثم المجتمع الدولي وأكتسب مسميات مؤسسات أو منظمات المجتمع المدني (حرب، 2009).

وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشـير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظـم المجتمعـات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجـال الأعمـال واتحـادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات. وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ففـي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء علـى دور المجتمـع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهة في أوروبا الغربية قبل

سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية هي التي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد.(علي، 2008).

ويعود تاريخ المجتمع المدني في الأردن، إلى عام 1912،الذي شهد تسجيل أول جمعية خيرية،هي جمعية دور الإحسان الأرثوذكسية في مادبـا، بموجـب قـانون الجمعيات العثماني لسنة 1825. وبعد قدوم الأمير عبدا إلى الأردن عـام 1921، فقد أسس إمارة شرق الأردن، وأعلن عن حكمه لها، التي أصبحت صاحبة الولايـة على شؤونها. وسجلت في الفترة 1921-1946 بعض الجمعيات الخيريـة، التـي أسسها بعض الأفراد الفاعلين اجتماعياً، مثل جمعية المقاصد الحجازية، والجمعيـة الخيرية الشركسية، وجمعية راهبات الوردية، وجمعية الثقافة الإسـلامية، وجمعيـة التضامن النسائي.(الرطروط وأبو شام،2008)

تطور مفهوم مؤسسات المجتمع المدني

انتشر استخدام مصطلح مؤسسات المجتمع المدني لدى الكتاب والباحثين العرب بشكل واضح في العقد الأخير من القرن العشرين، وأوائل القرن الحادي والعشرين، ويعّرف المجتمع المدني بأنه " جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسـبي عـن سـلطة الدولـة لأغراض متعددة منها المشاركة السياسية في صنع القرار على المستوى الـوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة، والتعبيـر عـن المصـالح المشـتركة لأعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتـاب والمثقفـين والجمعيـات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنه أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية والتوعية ومنهـا الجمعيـات التطوعية والخيرية المنتشرة في أرجاء كثيرة من الوطن العربي(البشرى، 2009).

تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية العقد الاجتماعي، وفقًا لهذه النظرية كان مفهوم المجتمع المـدني مرادفًـا لمفهـوم المجتمع السياسي أي المجتمع المؤسس بناء على العقد الاجتماعي فيقول جون لـوك " وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ

السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمـع سياسي أو مدني" وتبرز رسالة جون لوك في الحكم المدني أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني إضافة تحقيق الأمن والسلام، وهي المفاهيم الواضحة في فلسفة هوبز هي المحافظة على أملاك الأفراد موثق في(علي، 2008).

إن المجتمع المدني يمكن أن نجد له عشرات من التعريفات إلا أنها لا تخرج عن توافر أركان رئيسية حددها (عدلي، 2005) في ثلاثة على النحو التالي:

1. الركن الأول هو الفعل الإرادي الحر أو الطوعي: ولذلك فهـو يختلـف عـن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد والوراثة.
2. الركن الثاني هو أن المجتمع المدني بشكل عام مجتمع منظم وهو بهذا يختلـف عن المجتمع بشكل عام. إذ أن الأول يجمع ويخلـق نسـقاً مـن منظمـات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وبالإذعان لمعايير منطقيـة، وتقبـل الأفـراد والجماعات عضويتها بمحض إرادتها ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

الركن الثالث هو ركن أخلاقي سلوكي: ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين والمؤسسات نفسها وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والحوار الخلاق .

ويرى (عيد، 2009) أن مفهوم المجتمع المدني اختفى استعماله منذ النصـف الثاني من القرن التاسع عشر ثم ظهر من جديد مع بوادر هزيمة الاشـتراكية فـي أوروبا الغربية في أواخر العشرينات من القرن الماضي وقد عدداً مـن التعريفـات لمفهوم المجتمع المدني وهي على النحو الآتي:

1) المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة.

2) المجتمع الذي يتلاشى فيه دور السلطة إلى المستوى الذي يتقدم فيه دور المجتمع على دور الدولة.

3) كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط من الحكومة.

والمجتمع المدني يشير إلى ميدان عمل طوعي وفق مصالح وأغراض وقيم مشتركة، ونظرياً يكون لهذا العمل الطوعي مؤسسات شكلية بعيداً عن الدولة، غير أنه في الواقع العملي يتداخل مع مؤسسات الدولة والأسرة في عمليات معقدة، فالمجتمع المدني يحتوي على مجموعة من المساحات والممثلين والأشكال التنظيمية تختلف في مقوماتها، والمجتمعات المدنية تحتوي على منظمات خيرية، ومنظمات غير حكومية للتنمية، ومجموعات اجتماعية، ومنظمات مهنية، واتحادات مهنية، وحركات اجتماعية، وروابط رجال الأعمال والنقابات وغيرها (البشرى، 2009).

ويشكل المجتمع المدني في الغالب بشكل أرادي طوعي مـن مجموعـات مـن المؤسسات التي أسسها الإنسان طوعاً لإشباع حاجات أساسية لديه، وهي المؤسسات التي توفر بطبيعتها الحماية المتبادلة والاعتماد المتبادل بين البشر على قدم المساواة، وعلى هذا النحو نجد أن العلاقات أو الروابط التي تربط بين البشـر تختلـف عـن نظرائها في المجتمع الطبيعي كون المجتمع المدني يتشكل من ثلاثة من التنظيمـات هي: الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات التي ينتظم في إطارها البشر لمباشرة حقوقهم الأساسية والمتعلقة بالقضايا المهنية التي تحمي الحقوق السياسية والاجتماعية والمهنية لأصحاب المهنة الواحدة أو عدة مهن. إضافة إلى المنظمات الأهلية أو غير الحكوميـة والتي تضم المؤسسات المتنوعة التي تلعب دوراً أساسـياً فـي تمكـين المنتمين إليهـا والدفاع عن مصالحها وتوفيـر ما يشبـع حاجاتهـم الأساسـية (ليلة، 2007).

يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية واتحـادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات الأهليـة والخيريـة وغيرهـا مـن التنظيمات. تقوم بعض هذه التنظيمات مثل النقابات العمالية والمهنية من أجل دافـع فئوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة، في حين تتشـكل منظمـات أخـرى مثـل

المنظمات غير الحكومية من أجل دافع عام، قد يكون تنمية المجتمع أو الدفاع عـن الفقراء والمهمشين، وبرزت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كفاعـل رئيسي في التنمية خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال، فعلـى سبيل المثال يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية (2) مليون منظمة غير حكوميـة، وفي الهند مليون منظمة قاعدية، وفى أوروبا الشرقية حـوالي 100.000 منظمـة تشكلت في الفترة من1988-1995وجدير بالذكر أنه رغم وجود المنظمـات غيـر الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة هي التي شهدت تحولاً محورياً ونقلة كمية وكيفية فـي واقـع المنظمات غير الحكومية. وقد دفع ذلك أحد علماء السياسة المعنيين بهذه الظـاهرة وهو "سالمون" أن يطلق على هذه الظاهرة الثورة التنظيميـة العالميـة (Global Association Revolution) وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظمات غيـر الحكومية في خطاب التنمية، كما تم النظر إليها على أنها تمثل مقترباً حقيقياً وأصيلاً لتمثيل الجماعات المهمشة وعلى صعيد ثانٍ فهي من وجهة نظر بعـض البـاحثين تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها أكثر فعالية من الدولة والسوق معـاً فـي عمليـة تخصيص الموارد وفي عملية التنمية. وقد عدد بعض الباحثين هذه المزايا، ففضلا عن إنها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول إلى الفقراء، فإن طريقة عملها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعـات المحليـة علـى خـلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة. كما إنها تتمتع بمهـارات أكثـر إبداعاً في التعامل مع المشكلات. هذا فضلاً عن التكلفة المنخفضة لما تقدمـه مـن خدمات، وأيضاً القدرة على جذب التمويل. وأخيراً تماسها مع الناس بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية(عدلي،2005).

2.1 سمات منظمات المجتمع المدني

وبناء على المفاهيم السابقة يتسم المجتمع المدني ومنظماته بالسمات الآتية (عيد، 2009):

1) منظمات المجتمع المدني روابط طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم.

2) يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الإعلامية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية.
3) يرتكز المجتمع المدني على قيم الاحترام والتعاون والتسامح ومفهوم المواطنة ومفهوم حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والشعبية والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.
4) تتميز مؤسسات المجتمع المدني باستقلال نسبي عن كل من السلطات العامـة والتنظيمات الأرثية (الأسرة)، وبالقدرة على اتخاذ جماعية للتعبيـر والـدفاع عن رغباتها ومصالحها، كما تسعى دائماً إلى الفكاك مـن هيمنـة السـلطة السياسية في الدولة وطغيانها على المجتمع.
5) تسعى هذه المنظمات إلى تحقيق مصالح جماعية وإلى التعبير عن مصالح مجتمعاتها المحلية أو الفئات التي تمثلها أو الفئات التي تسعى إلى حمايتها في مواجهة الدولة.
6) تنوع مصادر تمويلها وعدم اعتمادها على الحكومة كمصدر وحيد لتمويل أنشطتها.
7) عدم الربحية وإذا حققت نوع من الربح فإن هذا الربح لايوزع على أعضائها ولكن لدعم الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

3.2 دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية

تتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية مـن خـلال مساهمتها في:

1- تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية كافة مثل برامج التوعية من العنف الأسري، وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج ، وتنفيذ برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مسـاعدات للأسـر الفقيرة والمفككة، ومساعدة أسـر السـجناء والمعـوقين وإقامـة المراكـز الاجتماعية للشباب.(القصيبي، 2007)

2- تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية للأسر الفقيرة من قبل الأغنياء وهـذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفـراد المجتمع.

3- تسهم منظمات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خـلال تنظـيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنيـة واجتماعيـة وثقافية متنوعة (ملاوي، 2008)

4- تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسـيما فـي المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصـحية الأوليـة والصـحة الإنجابية (بامرحول، 2004).

5- توعية أفراد المجتمع بأهمية تنظيم الأسرة والنسل وتقديم الوسائل لذلك إمـا بأسعار رمزية أو بصورة مجانية مثل جمعيات تنظـيم الأسـرة ومراكـز الأمومة والطفولة.

6- يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجـاد حلـول لقضـايا والأمور المعقدة والشائكة أو الاستفادة من هذه الاقتراحـات عنـد صـياغة القوانين. (الوزني، 2007)

7- الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعد من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيهـا الاحترام الراسخ لسيادة القانون (الصوفي، 2003). فقيام المؤسسات الدينية مثلا بدورها من حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يؤدي دورًا مهما في تخفيض معـدلات العنـف فـي المجتمع.

8- يمثل العمل الاجتماعي فضاء رحبا ليمارس أفراد المجتمع ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم، كما يمثل أيضا مجالا مهما لصـقل مهـارات الأفـراد وبنـاء قدراتهم.(الملاوي، 2008)

4.2 التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني

يواجه المجتمع المدني العربي العديد من العقبات وهى تحديات كبيرة بعضها مزمن والآخر يستجد بفعل التغييرات التي تطرأ على المجتمع، وهذه المعوقات والتحديات ما أشار إليها (البيضاني، 2009) على النحو الآتي:

1) محدودية التمويل حيث تعانى 87،9% من منظمات المجتمع المدني منه، وقلة التعاون والتشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني، وقلة أعداد المتطوعين بسب ضعف ثقافة التطوع، وقيود الإطار القانوني السائد في الوطن العربي.

2) عدم التنسيق والتشابك فيما بينها من جهة وغياب التنسيق بينها وبين القطاع الخاص والحكومي من جهة ثانية، وقله وعي وإدراك أهمية كل قطاع والافتقاد إلى الخطة التي تعمل بها هذه الأطراف ،على الرغم من وجود رؤية إستراتيجية متفائلة بدور مستقبلي اكبر لمنظمات المجتمع المدني في إتاحة المعلومات وتطوير المعرفة من خلال وجود بوادر لسياسات أكثر انفتاحا على المعلومات ومشاركة مجتمعية قد تحقق أداء أفضل في التنمية واعتماد مشاريع معلوماتية وقواعد بيانات طموحة.

3) إن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية التي نشأت إرادياً وتهدف إلى تحقيق مصالح فئات مهمشة في المجتمع أو مصالح أعضائها وهى تلتزم في ذلك بإطار قانوني يوفر لها الاستقلال الذاتي وتنهج استناداً على قيم التراضي والتسامح وقبول الآخر وتلتزم بالإدارة السلمية للاختلافات سواء داخل المنظمة أو بينها وبين المنظمات الأخرى، أو مع الدولة"وان أهم المعايير التي تحدد منظمات المجتمع المدني هي عدم السعي إلى الربح وتواجد عنصر التطوع الاستقلالية الذاتية توافر إطار هيكلي أو تنظيمي للحكم عدم الانخراط في السياسة ومساندة مرشحين وغيرها من الأمور وتحقيق الصالح العام .

4) ومن أهم السمات التي تميزها الفعل الإرادي والتطوعي والبعد التنظيمي الذي يؤدى إلى توافق مجموعة من الإرادات على تأسيس منظمة وفقاً للقانون

وتحقيق المنفعة الكلية للمجتمع والدفاع عن قضيه، فضلا عن قبول الآخر، وتقابل الاختلاف والتنوع بكافة أشكاله واحترام الحقوق والحريات والثقافة والممارسة المدنية.

ويذكر (الصباغ، 2004) أن من أهم المعوقات التي تحد من عمل المنظمـات في مجال تمكين المرأة تتمثل في ضعف تبادل المعلومات فيما بين هذه المنظمـات، وعدم وجود شبكة معلومات وطنية عن العمـل الاجتمـاعي فـي غيـاب سياسـة وإستراتيجية وطنية للعمل الاجتماعي، وقلة عدد الجمعيات المتخصصة في مجالات محدودة لتحقيق غايات وأهداف محددة ذات نوعية وجودة أعلى ومميزة، وضـعف الإعلام في إظهار دور المنظمات في العمل الاجتماعي والتنمية والعمل التطـوعي وخدمة المجتمع، محدودية فعالية العضوات المنتسبات للمنظمات واقتصارها علـى عدد محدود منهن.

وتعّد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولـة فـي القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه مـن تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمـع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتهـا. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كـان المجتمـع المـدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقويـة المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضـحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسـة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضـع السياسـات وتنفيـذها. (بشارة، 1998).

وأشار (ليلة، 2007) إلى خصائص وسمات أخرى لمؤسسات المجتمع المدني إذ أنه حددها بالآتي:

1) أن تأسيس منظمات المجتمع المدني يستند إلى الفعل أو العمل التطوعي الحر، حيث يتجمع مجموعة من الأفراد الذين يرغبون في القيام بعمل معين طواعية وعلى غير توقع لعائد أو اجر، ومن ثم فالمشاركة فـي تأسـيس تنظيمـات المجتمع المدني ذات طبيعة إرادية بحتة والاستمرار فيها أو الخـروج منهـا يعتمد على الفعل الإرادي.
2) وتؤكد الخاصية الثانية على بناء المجتمع المدني باعتباره يشكل فضاء مستقلاً نسبياً عن الدولة لا علاقة له في الأغلب بالنسيج التنظيمي الحكومي أنما ينظم وفق الإرادة الشعبية المنتمية تحت القوانين والأنظمة.
3) وتتميز الخاصية الثالثة للمجتمع المدني في تراوح الجماعات التي يرمز إليها المفهوم بين الضيق والاتساع ارتباطا بذلك يوجد المفهوم الواسـع للمجتمـع المدني، الذي يستوعب البنى والتنظيمات الأهلية والتقليدية كالقبيلة والعشـيرة والطائفة، إضافة إلى التكوينات التعاونية التي يؤسسها البشر لإشباع حاجاتهم اليومية، يضاف إلى ذلك التنظيمات التي تعبر عن الجماعات الأثنيـة التـي يشكل منها المجتمع وأن كانت خدماتها أو أدوارها تتجـاوز الحـدود، ذلـك بالإضـافة إلـى التنظيمـات الحديثـة كـالأحزاب والنقابـات وجماعـات الضغط،وغير ذلك من الجماعات الطوعية التي ينشئها الأفراد لتحقيق غايات محدودة، أو لتحقيق مصالح أو حتى لإشباع الحاجات الأساسـية لأعضـائها والمستفيدين منها.
4) يعتبر المجتمع المدني آلية مـن آليـات التنشـئة الاجتماعيـة والسياسـية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال الممارسة الديمقراطية في سـياق تنظيماتها.
5) تدرب منظمات المجتمع المدني المواطنين وفق قيم تختلف عن قيم الجماعات الأرثية.

5.2 خدمات مؤسسات المجتمع المدني في الأردن

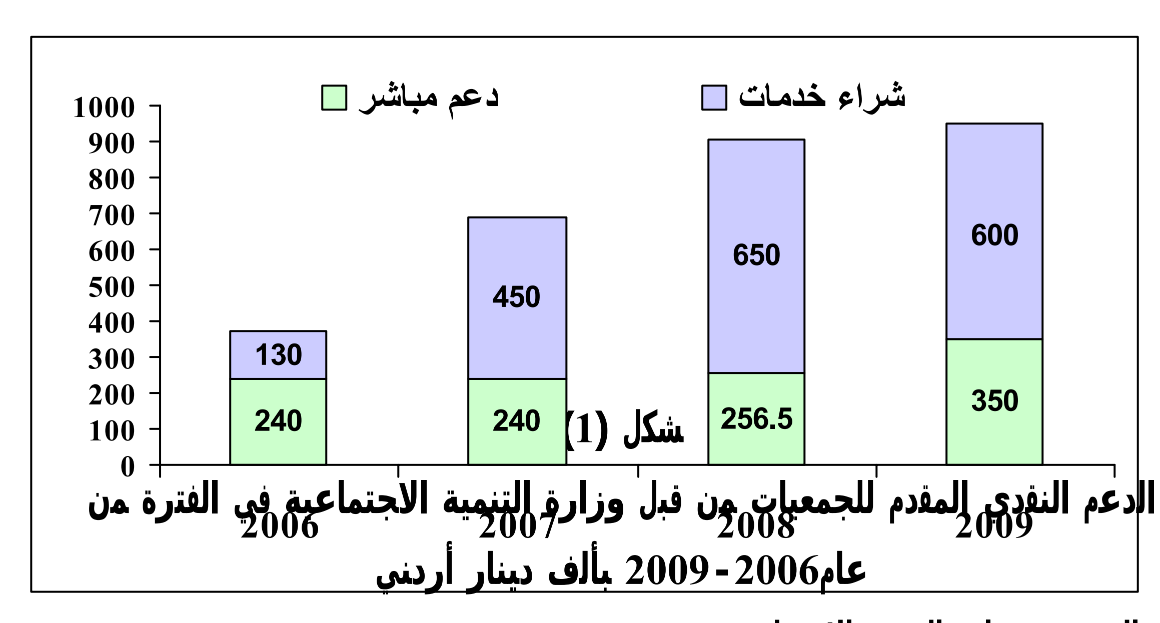
يستدلّ على واقع خدمات الرعاية الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني، من نظامها الداخلي، الذي يشير إلى أهدافها، وعدد خدماتها. فأهدافها تتراوح بين العام والخاص، وعدد خدماتها يتراوح بين التعدد والتخصص.

فالجمعيات الأهلية المتعددة الأغراض، تقدم أكثر من خدمة في ذات الوقت، ومن الأمثلة الحية عليها، الجمعيات النسوية، التي بلغ عددها 149 جمعية، شكلت ما نسبته 11.92% من مجموع الجمعيات المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، حتى عام 2009. وتعمل هذه الجمعيات في مجالات محددة بعينها، مثل: تنظيم الأسرة، محو الأمية، تنمية الموارد الأسرية، دور الحضانة، رياض الأطفال، ورعاية ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة من النساء والأطفال والفقراء(اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 2009).

وتشكل الجمعيات الأهلية المتعددة الأغراض، ما نسبته 87.53% من مجموع الجمعيات المسجلة لدى سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية، البالغ حتى النصف الأول من عام 2010 (1500) جمعية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2010).

وتتباين الجمعيات الأهلية المتعددة الأغراض، في قدرتها المالية، في الوقت، الذي تتمحور فيه جميعها حول التعصب، على اختلاف أشكاله. فبعضها كجمعية المركز الإسلامي الخيرية، وجمعية خليل الرحمن، يملك الكثير من الأموال المنقولة وغير المنقولة. وبعضها الآخر، الواقع في المحافظات البعيدة عن العاصمة عمان، يتلقى المساعدات النقدية، التي تقدمها الحكومة ممثلة بـ وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية والجمعيات الأجنبية وبعض منظمات الأمم المتحدة. وللمساعدات النقدية، التي تقدمها الحكومة، كما يظهر من الشكل (1) نمطين، نمط شراء الخدمات، الذي يشير إلى وفرة الخدمات الاجتماعية لدى الجمعيات، وانعدامها لدى الحكومة، ومن الأمثلة على ذلك خدمة الرعاية الإيوائية المسنين، التي تشتريها وزارة التنمية الاجتماعية من جمعيتي الأسرة البيضاء، والأرثوذكسية. أما المساعدات النقدية، التي تقدمها الجمعيات الأجنبية وبعض منظمات الأمم المتحدة للجمعيات الخيرية، فتكون من خلال

المشاريع التنموية، كما هو الحال بالنسبة لمشروع التوعية الوالدية، الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتعاون مع أربعة شركاء محليين، أكثرهم من الجمعيات.(وزارة التنمية الاجتماعية، 2010)



شكل (1) الدعم النقدي المقدم للجمعيات من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الفترة من عام2006-2009 بألف دينار أردني

- **المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية، 2010** .

وبعض الجمعيات أيضا يحمل أسم الموطن الأصلي لأعضائها كجمعية السلط وجمعية نابلس والجمعية الشركسية، أو نوعهم الاجتماعي وانتمائهم الجغرافي الحالي أو السابق كجمعية نساء العقبة وجمعية النساء الرومانيات، أو دينهم وطائفتهم كالجمعية الأرثوذكسية وجمعية السبتين" الادفنتست".

أما الجمعيات الأهلية المختصة، فإنها تقدم خدمة اجتماعية واحدة فقط، مثل: جمعية الأسرة البيضاء، التي تختص برعاية المسنين؛ وجمعية الجنوب للتربية الخاصة، التي تختص برعاية الصم والبكم؛ وجمعية قرى الأطفال الأردنية، التي تختص برعاية الأطفال الفاقدين للسند الأسري؛ وجمعية الحسين للتحديات الحركية، التي تختص برعاية المعوقين حركيا؛ وجمعية الوقاية من العقاقير الخطرة، وجمعية العناية بالأسرة الأردنية؛ وجمعية تنظيم الأسرة؛ جمعية حماية ضحايا العنف الأسري.

وتشكل الجمعيات الأهلية المتخصصة، ما نسبته 12.47% من مجموع الجمعيات المسجلة لدى سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية، وبالرغم من انتشار الجمعيات المتخصصة، لا تلقى طلبا كبيرا على خدماتها، فقد تبين من نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2007، أن 22.2% من النساء، اللاوتي شملهن المسح، تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من قبل أزواجهن لمرة واحدة، و40.1% منهن يتعرضن له بشكل دائم ومستمر، 2.5% و0.4% و23% و15% و10% و7% و3% منهن طلبن المساعدة من الأطباء والمنظمات المجتمعية المدنية والأمهات والآباء والأخوات والشرطة والمختصين الصحيين، على التوالي .(دائرة الإحصاءات العامة، 2007)

ومهما يكون حجم الطلب الجماهيري على خدمات الجمعيات المتخصصة، فإنها تبقى ضرورة اجتماعية ملحة، تتطلب تشجيع المتطوعين على تأسيسها، ودعم الفاعل منها.

وفي هذا الصدد، قامت وزارة التنمية الاجتماعية، بمناسبة اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية، الذي كان موعده 15/4 /2010، بإطلاق حملتها التوعوية الثانية؛ لتنفيذها على شكل ورش عمل، من قبل مديرياتها الميدانية الأربعين، وكان شعارها " دور المتطوعين في التصدي للظواهر والقضايا والمشكلات الاجتماعية، من خلال الجمعيات المتخصصة: الأهمية المجتمعية لتأسيس الجمعيات المتخصصة، مقارنة بمثيلاتها متعددة الأغراض". بينما كانت رسالتها" المجتمعات المحلية في الأردن، أحوج للجمعيات المتخصصة، من الجمعيات متعددة الأغراض". (وزارة التنمية الاجتماعية، 2010)

6.2 مكونات مؤسسات المجتمع المدني في الأردن

للمجتمع المدني، مكونات عديدة، لعل أهمها الجمعيات الأهلية، لكونها أكثر تنظيماته جماهيرية، ولكثرة عددها، وانتشارها في جميع الأماكن، وكثرة عدد متلقي خدماتها، ويسر شروط العضوية للانتماء إليها. وما يؤكد ذلك، توزيع منظمات المجتمع المدني في الأردن، عام 2004، الذي تبين أن الجمعيات والهيئات

الاجتماعية، البالغ عددها 836، شكلت ما نسـبته 51.1% مـن المجمـوع العـام لمنظمات المجتمع المدني.(المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2006)

فالجمعيات الأهلية الأردنية، التي يسري عليها قانونها رقم 52 لسنة 2008 وتعديله رقم 21 لسنة 2009، تواجه كم هائل من التحديات، التي تؤثر سلبا في نوعية خدماتها الاجتماعية، وتنم عن ضعف قدرتها على تطبيق الجودة الشاملة.

فقد أظهرت نتناج ورشة عمل المنتدى الإنساني، التي شارك فيها العديد من ممثلي الجمعيات والهيئات الاجتماعية، والهيئة الخيرية الهاشمية، وهيئة الإغاثة الإسلامية، وموظفي وزارة التنمية الاجتماعية، كثرة معوقات الجمعيات والهيئات الاجتماعية في الأردن، مقارنة بقلة مقوماتها، فالعلاقة بين الجمعيات والحكومات غير واضحة؛ بدالة ضبابية الرؤية، وضعف الرقابة، والروتين الإجرائي، وتعدد مرجعيات الترخيص والرقابة، وضعف الثقة. والإعلام لا يروج كثيرا للجمعيات؛ لكونه يستجيب لضغوط الحكومات؛ للحد من جمع الجمعيات للتبرعات بدعوى مكافحة الإرهاب، وغيرها من الذرائع الأخرى. والمواطن غير متحمس للجمعيات؛ لكونه قلما يقبل على الانتساب إليها، وينقصه الوعي بأهمية عملها الاجتماعي، ويمنعه الفقر في كثير من الأحيان دون تقديمه للتبرعات لها. والموارد البشرية للجمعيات ضعيفة؛ لقلة تدريبها، وانخفاض مستوى أدائها الفردي، وانتخابها في بعض الأحيان للهيئات الإدارية غير المؤهلة، وشخصنتها للأمور. والموارد المالية للجمعيات ضعيفة؛ لنقص التمويل، وغياب معايير التوزيع الأمثل للدعم المالي المقدم من الحكومة، وفقر المواطن.(المنتدى الإنساني للإغاثة الإسلامية، 2006)

وخلصت دراسة (السيوف، 2010) والتي أجريت على بعض الجمعيات النسائية، إلى أن سياسات الأخيرة في مجال تمكين المرأة، تقليدية، تتمثل في الأمان الاجتماعي غير المستدام، ورأس المال البشري، والاقتصاد غير المقرونين بالمراقبة والتقييم. فسياساتها، وفعالياتها، لا تعبر عن ارتفاع مستوى أدائها العام، المرتبط بالغاية الثانية وهي زيادة نسبة مساهمة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية بحلول عام 2015، من الهدف الثالث وهو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

الأمر الذي قد يشير إلى ضعف قدرتها في مجال الأهداف الموجهة بالنتائج، وانعدام التنسيق فيما بينها.

ولبناء قدرة منظمات المجتمع المدني في الأردن، فقد وجدت مشاريع عديدة، لعل أبرزها مشروع تعزيز الإنتاجية، المؤلف من برامجه الأربعة، وهي " قدرات" وإرادة" و"المنح الصغيرة" والتدخل السريع"، الذي تنفذه وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وبالرغم من أهمية هذا المشروع، وبرامجه، وتنفيذ مرحلتيه الأولى والثانية، إلا أن ثماره لم تتضح بعد.(الرطروط وأبو شام،2008)

7.2 خريطة مؤسسات المجتمع المدني في الأردن

بالرغم من انتشار منظمات المجتمع المدني، في الأردن، منذ عام 1912، إلا انه لا توجد تعدادات رسمية معتمدة، تبين أعدادها، وأصنافها. وسبب ذلك، قد يكون لغياب التوافق الوطني على مفهوم المجتمع المدني، ومنظماته.

ومن خلال استعراض مؤشرات منظمات المجتمع المدني، في كتيبات الأردن بالأرقام (دائرة الإحصاءات العامة، 2010) فأنها تركز على الجمعيات التعاونية، والجمعيات الخيرية، وبعض النقابات المهنية كنقابة المهندسين ونقابة الأطباء ونقابة المحامين. أما مركز الأردن الجديد للدراسات، فقد حاول في دليل منظمات المجتمع المدني، الذي أصدره في عامي 2004 و2006، رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني الأردنية، الذي قدر عدد منظمات المجتمع المدني الأردنية، وصنف أنواعها. فعددها قد تم تقديره بحوالي 2000 منظمة، يقوم عليها 800 ألف عضو، ومن أهم أنواعها: (مركز الأردن الجديد، 2010).

1. الجمعيات والهيئات الاجتماعية الخيرية، التي زاد عددها من 836 جمعية وهيئة، في عام 2004، إلى 1500 جمعية وهيئة، حتى النصف الأول من عام2010، يقوم عليها أكثر من 100 ألف متطوع، 80% منهم ذكور، و20% إناث.

وعلى اثر صدور قانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 وقانونه المعدل رقم 21 لسنة 2009، فقد أصبحت هناك جهة حكومية واحدة، تعنى بتسجيل الجمعيات،

وهي" سجل الجمعيات، الذي يرأس مجلس إدارته وزير التنمية الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2010).

وتعاني الجمعيات الأهلية الخيرية في الأردن، من كثرة معوقاتها، التي توزعت على ست مجالات، كما يتضح من نتائج ورشة العمل، التي نظمها المنتدى الإنساني للإغاثة الإسلامية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية. ومن أهم هذه المعوقات: (المنتدى الإنساني للإغاثة الإسلامي، 2006)

1) ضعف الموارد المالية، بسبب نقص التمويل، وغياب معايير التوزيع الأمثل للدعم المالي المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية.
2) ضعف أداء الموارد البشرية، بسبب قلة التدريب، وضعف الأداء الفردي للمتطوعين، وضعف الهيئات الإدارية غير المؤهلة، وشخصنة الأمور.
3) تخبط السياسات، بدلالة ضبابية الأهداف، وغياب التنسيق، والمنافسة غير الشريفة، وعدم فهم الأدوار.
4) ضعف ثقة المواطن بمنظمات مجتمعه المدني، وقلة إقباله على الانتساب لها، وضعف وعيه بأهمية عملها الاجتماعي، وفقره، الذي يحول في كثير من الأحيان من دون تبرعه لها.
5) غياب الدور الأمثل للإعلام؛ لكونه لم يقوم كثيرا بالترويج الإعلامي لمنظمات المجتمع المدني، ويستجيب لضغوط الحكومات للحد من جمع التبرعات للوجوه الخيرية بدعوى مكافحة الإرهاب، وغيرها من الذرائع الأخرى.
6) عدم وضوح علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالحكومة، وضعف الرقابة، والروتين الإجرائي، وتعدد مرجعيات الترخيص والرقابة.

2. المنظمات والهيئات النسائية، ويعود تأسيسها إلى الأربعينات من القرن العشرين، وتشمل:

أ- اتحاد المرأة الأردنية، ويبلغ عدد أعضاءه حوالي عشرة آلاف عضو، وتشرف عليه وزارة الداخلية.

ب- الاتحاد النسائي الأردني، ويتألف من 110 جمعية، وتشرف عليه وزارة التنمية الاجتماعية.

ج- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، التي تأسست عام 1992، وهي هيئة شبه حكومية تضم ممثلين عن القطاع الأهلي، وتشرف عليها رئاسة الوزراء.

د- تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، الذي تأسس عام 1995، وتشرف عليه وزارة الداخلية.

3. النوادي الرياضية، ويعود تأسيسها إلى العشرينات من القرن العشرين، وبلغ عددها فـي نهاية عقد التسعينات، حوالي 300 نادي. أما المراكز الشبابية، فقد بلغ عددها 55 مركزاً، ويشرف عليها المجلس الأعلى للشباب.

وبالرغم من كثرة عدد منظمات المجتمع المدني الأردنية، وتنوع فئاتها، إلا أن دورها، ما زال دون المستوى المطلوب؛ لأنها: (مركز الرأي للدراسات، 2006)

1) تفتقر منظمات المجتمع المدني في الأردن إلى التنوع والاستمرارية، وضعف قدرتها على التغيير، فهي تتصف بطابع المرحلية وتتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها.

2) افتقارها للديمقراطية بين أعضائها، ولا يوجد تعريف واضح للأدوار والإنجاز الحقيقي والرقابة فيها.

3) ضعف الإقبال على العضوية فيها.

4) اعتماد أكثرها على التمويل الخارجي، وهي غير قادرة على مواجهة نفقاتها دون حصولها على الدعم المالي الخارجي.

5) عدم وضوح أساليب وآليات التعامل بينها وبين الحكومات المتعاقبة. فالعلاقة ما بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني لا زالت غير محسومة، ولا تأخذ مساراً واحداً واضحاً، وهي تتقلب حسب المواقف والقضايا والمتغيرات.

6) تركز أكثرها في محافظة العاصمة، وقلة انتشارها في باقي المحافظات الأخرى.

7) عدم عمل اغلبها بنهج التخطيط الإستراتيجي، المصحوب بمؤشرات أداء فعلية ومستهدفة

8.2 العنف الأسري

العنف في اللغة والاصطلاح

يعرف العنف لغة: بأنّه التعيير واللوم. والتعنيف: يعنـي التـوبيخ والتقريـع واللوم، أعنف الشيء: أخذه بشدة (ابن منظور، 1990).

ويعرف المعجم الوسيط العنف لغة: بأنّه أخذ الشـيء بشـدة وقسـوة واللـوم والتعيير (أنيس، 1973).

التعريف الاصطلاحي:

العنف هو أي سلوك موجه بهدف إيذاء شخص أو أشخاص آخرين لا يرغبون في ذلك ويحاولون تفاديه.(Kaplan and sadock , 1994)

وهناك ثلاث اتجاهات فكرية حول تعريف ظاهرة العنف (المطيري، 2006).

الاتجاه القانوني: الذي يعرف العنف باعتباره الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي والبدني، ابتغاء لتحقيق غايات شخصية أو جماعية، وهـذا يعنـي اسـتخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما وهذا الاتجاه يركز على تحديد المسؤولية الجنائية في العدوان.

الاتجاه الاجتماعي : فهو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكـون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر في إطـار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنويـة أو نفسـية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية.

أما علماء النفس: فقد اعتبروا بان العنف نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة من الإحباط، نتيجة لصراعات نفسية لا شعورية تنتاب الفرد وتعوقه عن تحقيق أهدافه، لذلك فهو يلجأ إلى العنف للتنفيس عن قوى الإحباط الكامنة.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات العنف في الثقافات المختلفة إلا أنه يبقى هنـاك تساؤلات كثيرة حول وصف سلوك معين بأنه عنفاً، لأن ذلك غالباً ما يرتبط بالسياق الذي تم فيه هذا السلوك، فالعنف الذي يمارس من أجل سلب الآخـرين حقـوقهم أو قهرهم لقبول وضع معين يختلف تماماً عن العنف الذي يكون الدافع إليه دفع باطـل أو إحقاق حق أو دفاع عن النفس أو العرض أو الوطن أو العقيدة، وهنـاك بعـض

التعريفات التي تقصر العنف على الإيذاء الجسدي دون اللفظي، وأغلب التعريفات لا تبرز العنف السلبي كالصمت والعناد والمكايدة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف العنف الأسري بأنه " كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة ويسبب أضرارا أو آلاماً جسمية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة. ويشير هذا المفهوم بوجه عام إلى سوء معاملة شخص لشخص آخر تربطه به علاقة وثيقة مثل العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الآباء والأبناء وبين الأقرباء بوجه عام. " (منظمة الصحة العالمية، 2010).

والعنف الأسري ظاهرة اجتماعية لها جذور عميقة في ثقافات مختلف شعوب العالم منذ أقدم العصور، حيث عرفت البشرية ظاهرة العنف الأسري بعد أن الإنسان نظام التزاوج بين رجل واحد وامرأة واحدة، واستقرت تلك المجتمعات على حفظ حق الأبوة وقيادة الأسرة للزوج مقابل الحماية التي يوفرها للزوجة والأبناء من الناحية القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك أصبحت أهداف الزوجة ووظيفتها هي خدمة الزوج وإشباع كافة احتياجاته(أبو شامة، البشري، 2005)؛ فالعنف الأسري هو من أقدم أنواع العنف من حيث القدم والانتشار، وقد حظي باهتمام كثير من المهتمين والعاملين والباحثين في المجال الاجتماعي من حيث التعريف بمفهومه والبحث في أسبابه وأشكاله ونتائجه(التير،1997).

إن العنف الأسري وإن كان معروفا في المجتمعات البشرية القديمة، إلا أن الحديث عنه لم يكن بهذه القوة كما هو اليوم. ويرجع ذلك لعوامل عديدة، منها (القاطرجي، 2009):

1- عولمة قضية العنف ومحاولة إيجاد حلول عالمية لها، حتى ولو كانت هذه الحلول لا تتناسب مع عقائد بعض الشعوب، مثل قضية ضرب الزوجة، والإنجاب المتكرر، وتعدد الزوجات. وما إلى ذلك من قضايا يحاول البعض إثارة الشبهات حولها في سبيل المطالبة برفض الاحتكام إلى الشرع واستبدال أحكامه بقوانين وضعية.
2- قيام جمعيات ومؤسسات نسائية عالمية تطالب بحقوق المرأة بما في ذلك قضايا العنف ضدها في الأسرة والمجتمع. وتعمد بعض هذه الجمعيات النسائية إلى

التشكيك بصلاحية الشريعة الإسلامية وتطالب بضرورة تعديل بعض الأحكـام الشرعية التي تشجع على العنف بنظرهم .

3- انتشار وسائل الإعلام والانفتاح الإعلامي الذي يركز على هذا العنف ويسلط الضوء على بعض حالاته التي تظهر من حين لآخر.

وكانت البدايات الأولى لاستخدام مصطلح (العنف الأسـري) فـي الدراسـات الحديثة في السبعينات من القرن الماضي؛ وذلك للإشارة إلى أعمال العنف والإساءة التي تستخدم ضد الزوجات (Davis, 1995)، وزاد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة خلال مدة التسعينيات؛ مما أدى إلى اتساع مفهومه ليشمل جميع أعمال العنف التـي ترتكب بين أفراد العائلة الواحدة، وقد دلت كثير من الدراسات الأجنبية والعربية التي أجريت في تلك المدة إلى انتشار هذه الظاهرة في كثير من المجتمعات، وبين مختلف الثقافات والجماعات(الحليبي، 2009).

والعنف الأسري ظاهرة تنطبق عليها كل سمات الظاهرة الاجتماعية، وهو أيضاً مشكلة تعني الخروج عن المألوف وتتسم بالنسبية، ورغم تناول كثير من المختصين والباحثين لمفهوم العنف الأسري بشكل موسع ألا أنهم لم يتفقوا على تعريف موحد بسبب ارتباط مصطلح العنف بالعديد من الجوانب كالعدوان والضرر والإساءة، وجميعها تتفق في حدوث النتيجة المترتبة عليها وهي ظهور الأذى والضرر أما جسدياً أو نفسياً أو الاثنين معاً (المرواني، 2010).

وعرفه (أبو شامة، 2003) بأنه "أي اعتداء جسدي على أحد أفراد الأسرة سواء الزوجة أو الأبناء من جانب طرف أخر وهو الأب".

وأشار (أبو زيد، 2010) إلى تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع إلى هيئة الأمم المتحدة والذي عرّف العنف الأسري بأنه" جميع أشكال إسـاءة المعاملـة البدنية أو النفسية أو الجنسية أو التهديد به، والقائمة على أساس الجنس التي ترتكب ضد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر في إطار العلاقات الشخصية بما له من سلطة أو ولاية أو مسؤولية في الأسرة أو بسبب ما يعتبر علاقة إعالـة أو كفالـة أو تبعيـة معيشية".

وهو كذلك" سلوك مشوب بالقسوة والعدوان، والإكراه، وهو سلوك بعيد عن التحضر والمدنية، وتحركه الدوافع العدوانية، والطاقات الجسمية، ويضر بالأشخاص أو ممتلكاتهم بهدف قهرم "(المرواني، 2010)

وهو كذلك أيّ اعتداء أو إساءة حسية أو معنوية، أو جنسية أو نفسية من أحد أفراد الأسرة أو الأقارب أو العاملين في نطاقها تجاه فرد آخر كالزوجة والأطفال والمسنين والخدم على وجه الخصوص، بحيث يتضمن ذلك تهديداً لحياتهم أو صحتهم البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية وأموالهم وعرضهم (اليوسف وآخرون، 2005).

وأكد (شوقي، 2000) إن العنف الأسري عبارة عن "سلوك يصدره فرد من الأسرة صوب فرد آخر، ينطوي على الاعتداء عليه بدنياً، بدرجة بسيطة أو شديدة، بشكل متعمد، أملته مواقف الغضب أو الإحباط أو الرغبة في الانتقام أو الدفاع عن الذات أو لإجباره على إتيان أفعال معينة أو منعه من إتيانها، قد يترتب عليه إلحاق أذى بدني أو نفسي أو كليهما به".

وبهذا فالعنف الأسري مفهوم له عدداً من الدلالات وهي على النحو الآتي (العمر، 2009):

1) دلالة الإيذاء الذي يمارس على ثلاث مستويات وهي الجسدية واللفظية والنفسية.
2) دلالة الإهمال وهي على نوعين السلبية والفاعلة.
3) دلالة الاعتداء الجنسي على الأطفال.
4) دلالة سلب الحقوق المدنية الذي يمارس على الحقوق القانونية والمدنية والشخصية.

لذا يمكن النظر إلى العنف الأسري بأنه كل إساءة أو أعتداء لفظي أو جسدي أو جنسي تجاه أي فرد من أفراد الأسرة من قبل فرداً أخر فيها، وينتج عنه أثار اجتماعية ونفسية على المعتدى عليه.

مظاهر العنف الأسري

تتعدد مظاهر العنف الأسري، ومن ذلك ما عرضه (المجلس الوطني الأردني لشؤون الأسرة، 2008)، إذ صنف أشكال العنف الأسري على النحو الآتي:

أولاً: العنف الجسدي

هو استخدام القوة الجسدية من قبل أي شخص من شانه أن يترك آثاراً واضحة ويتسبب في أضرار جسدية .ويعتبر العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف وضوحاً وشيوعاً مثل الضرب والشد والعض والرفس وإحداث الكسور والحرق وغيرها من الأفعال .ويقع ضمن هذا النوع من العنف الحرمان من الحاجات الأساس ية مثل الطعام والماء والنوم والمأوى والذي من شانه أن يحدث أذى جسدي.

ثانياً: العنف الجنسي

هو الإرغام على الاتصال الجنسي أو التشجيع أو الإجبار على البغاء أو الإرغام على مشاهدة الجنس .ويشمل الاغتصاب والتحرش الجنسي وأية تعليقات جنسية مرفوضة واستخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين والخلق في الاتصال الجنسي واستخدام القوة والسلطة في ذلك.

ثالثاً: العنف النفسي(العاطفي)

ارتكاب أو الامتناع عن القيام بأي سلوك يؤدي إلى حدوث أذى مباشر او غير مباشر يهدد شعور وإحساس المرأة وأيّ فرد بالأسرة بقيمتها الذاتية وقدرتها على السيطرة على حياته .مثل التهديد والاهانه والتحقير والشتم والحرمان واللوم والتهديد والتشكيك في قدراتها والذي من شأنه أن يؤدي إلى الشعور بالدونية واليأس والاكتئاب بدرجاتها المختلفة.

رابعاً: العنف الاقتصادي

حرمان المرأة وأي فرد من الأسرة من التصرف بالموارد الاقتصادية أو المساهمة في اتخاذ القرارات المالية التي تهمها وتؤثر في مستقبلها والتي تجعلها معتمدة كليا على غيرها .وتشمل الحرمان من التصرف بممتلكاتها أو الإنفاق على حاجاتها الأساسية أو حرمانها من الإرث أو التملك وتعريضها للاستغلال الاقتصادي.

خامساً: العنف الاجتماعي

هو إي فعل أو سلوك يحرم المرأة وأيّ فرد من الأسرة من حقوقهم الاجتماعية مثل التدخل في علاقاتهم الاجتماعية وعزلهم عن المجتمع وقطع سبل التواصل ضمن إطار العلاقات الاجتماعية المشروعة(المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008). وفي ضوء مظاهر العنف السابقة حدد (العمر، 2009) صفات خاصة بظاهرة العنف الأسري تميزها عن غيرها من ظواهر العنف الأخرى وهي:

1. أنها ظاهرة تمثل عدم تكيف شخصين في الحقوق والواجبات الثقافية والاجتماعية مرتبط بعقد زاج لتأسيس نواة مجتمعية متنامية الأمر الذي إلى استخدام هذا الاختلاف للتسلط أو الإيذاء والإساءة من طرف على طرف آخر.
2. انتشار الظاهرة بين الأزواج والأبناء يمثل حالة أسرية مرضية (باثولوجية) لا ترقى في الأسرة إلى المستويات متنامية ومتطورة يفتخر بها المجتمع المتمدن لأنها تؤول إلى انفكاكها وانحراف أبنائها.
3. أنها تخص علاقة ثنائية قائمة بين الزوجين لذا فإنها تكون محصورة بينهما إلا أذا تم الإفصاح عنها.
4. كما أنها ظاهرة مستترة ومتخفية لا تمارس أمام الآخرين بحيث يمكن مشاهدتها لأنها تتسم بالآتي:

أ. تقع داخل الغرف والمنازل.

ب. لا يتم في الأغلب أبلاغ الجهات الأمنية عن وقوعها.

ج. في الأغلب لا يتم إبلاغ أهل الزوجة عند حصولها.

د. تكون الضوابط العرفية راسخة في ذاتية الزوج أو الأب أو الأخ لذا يكون تأثيرها عليه قوياً الأمر الذي يدفعه إلى أخفاء عنفه عن الآخرين.

هـ. لا يخضع الزوج أو الأب أو الأخ لإجراءات قانونية جزائية إذا أساء لأحد من أفراد أسرته.

وفي الوقت الحالي أصبح العنف الأسري ظاهرة عالمية، لم تسلم منها حتى الدول التي سنت قوانين صارمة لمنعه، أو الحد منه، حتى أصبح من أكبر القضايا

العالمية التي تقض مضاجع القادة والمختصين في المجالين السياسي والاجتماعي؛ هذا ما أكدته دراسة أصدرتها الأمم المتحدة، وأفادت بأن العنف يمارس ضد البنين والبنات داخل بيوتهم، وعلى أيدي ذويهم، حتى بلغ عدد الضحايا ما دون (18) سنة (73) مليون صبي، و(150) مليون فتاة في العالم. وفي ما يقرب من 50 مسحاً ميدانياً أجريت في أجزاء متفرقة من العالم، أشارت إلى أن ما بين (10-50%) من النساء ذكرن أنهن تعرضن للضرب أو الإيذاء الجسدي من قبل أزواجهن، خلال حياتهن، وتشير دراسة (الحليبي، 2009) إلى أن العنف الجسدي يلازمه في الغالب إيذاء أو حتى إكراه واغتصاب جنسي.

ويتبين من الإحصاءات الحديثة في العام (2008) والصادرة عن المنظمات الدولية إلى أن ما يقرب من خمسمائة ألف حادث عنف أسري تحدث سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن من 2000 - 4000 امرأة تضرب سنويا إلى درجة القتل من زوجها في المجتمع الأمريكي والحقيقة أن هذه النسبة تعتبر عالية جدا إذ تحتل الدرجة الأولى في وفيات النساء هناك، فهي أعلى من نسبة وفيات النساء في حوادث المرور، كما تتعرض امرأة من أصل ثمانية لسوء المعاملة كل 8 ثواني، وتتعرض امرأة للاغتصاب كل 6 دقائق، والواقع أن أكبر نسبة إصابات للمرأة في المجتمع الأمريكي سببها العنف الأسري. ولمواجهة هذه الظاهرة قامت الحكومة الأمريكية بإنشاء أكثر من 700 منزلا لحماية النساء من العنف الزوجي، وقد أشار أولسون Olson إلى أن أكثر من 20% من رجال الشرطة الذين يلاقون حتفهم في أمريكا يقتلون أثناء فض النزاعات بين الزوجين. وقد لاحظ الباحثون أن المرأة من الطبقة الدنيا أكثر لجوءا للشرطة من المرأة في الطبقات الوسطى والعليا ولذلك ترتفع نسبة إحصاءات العنف الأسري في هذه الطبقة في حين قد تتردد المرأة من الطبقة الوسطى أو العليا في اللجوء للشرطة، كما أن العنف الأسري يرتفع بين المتزوجين الشباب عنه بين كبار السن (القاطرجي، 2009).

وفي بريطانيا يقدر عدد النساء اللاتي يقتلن على أيدي أزواجهن أو أصدقائهن ب 36% من عدد حالات القتل بين النساء، وأكبر نسبة إصابات بين النساء ترجع للعنف الأسري. وفي فرنسا: نجد أن 95% من ضحايا العنف كن من النساء، وأن

51% منهن تعرضن للضرب من قبل أزواجهن أو أصدقائهن. وفي بيرو يلاحظ أن 70% من الجرائم المسجلة لدى الشرطة كانت الضحايا فيها من نساء تعرضن للضرب من قبل أزواجهن. وفي الهند: يتم إحراق 5 نساء كل يوم في منازعات بسبب المهر (التير، 1997). وتعاني سيدة من بين كل تسع سيدات بريطانيات من الإساءة بقسوة في بريطانيا كل عام، وينحى باللائمة على العنف الأسري في وفاة 140 امرأة في البلاد في العام الماضي (2007-2008). ومن جهة أخرى، قالت مؤسسة / ريفيوج / خلال بدء حملة الملصقات التي ستنشرها في كافة أرجاء البلاد، والتي تتكلف مليون جنيه إسترليني أن امرأة من بين كل أربع نساء بريطانيات تتعرض لمعاملة سيئة في منزلها على مدار حياتها. ويشكل العنف الأسري ما يقرب من ربع جرائم العنف وأقل من ثلث الحوادث التي تبلغ بها الشرطة، وفقاً لما ذكرت المؤسسة، التي حثت كل بريطاني على تحمل مسؤوليته تجاه تلك المشكلة، وقالت رئيسة مؤسسة ريفيوج ساندرا هورلى"من خلال الاعتراف بأن العنف الأسري يمثل مشكلة، ومن خلال إدراك أننا جميعاً مسئولون عن تلك المشكلة، يمكننا إحداث تغييرات في الوضع الذي نحتاج إليه وتتمتع بريطانيا بسمعة سيئة في مجال العنف الأسري، حيث كشف بحث صدر مؤخراً أن أكثر من ثلث البريطانيات يقلن أنهن شاهدن أصدقاءهن وهن يتعرضن لمعاملة سيئة سواء كان بدنياً أو لفظياً على يد أزواجهن أمام الناس (حمدونة، 2007).

وقد كشف التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عام (2009) عن وجود 679000 طفل قد توفوا على مستوى العالم نتيجة للقتل، كما أشار التقرير إلى أن ما يتراوح بين 80 إلى 98% من الأطفال في العالم يعانون من العقوبة البدنية في منازلهم، وأن ثلث هذه النسبة تواجه عقوبات بدنية قاسية ناتجة عن استخدام أدوات مادية عنيفة للعقاب.إضافة إلى العقاب البدني المباشر، الذي قد يترك آثاراً جسدية واضحة أو لا يترك أية آثار، أشار التقرير أيضاً إلى عمليات الترهيب ألشفاهي أو البدني التي يتعرض لها الأطفال من البالغين المحيطين بهم، ومن أخطر ما عرض له التقرير تلك الانتهاكات الجنسية التي يتعرض لها الأطفال، حيث كشف التقرير عن وجود ما يقارب من 150 مليون فتاة تحت سن الثامنة عشر و73 مليون صبي عانوا من

علاقات جنسية قسرية أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي أثناء عام 2002م. ومن الجوانب التي تناولها التقرير عمالة الأطفال في مناطق كثيرة من العالم حيث أشار إلى وجود 218 مليون طفل في عام 2004م. قد دخلوا مجال العمل منهم ما يقارب 126 مليون طفل في الأعمال الخطرة، ويكشف التقرير عن أن عدد الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري يتراوح سنوياً مابين 133 مليون طفل و 275 مليون طفل على مستوى العالم، وهو يشمل العنف المباشر ضد الأطفال داخل الأسرة والمنزل وأيضاً إهمال الأطفال وعدم رعايتهم مما يعرضهم للعنف.

وأظهرت دراسة (منظمة الأمم المتحدة، 2010) تنامي هذه الظاهرة عالمياً، حيث تشير الإحصائيات إلى أن 90% من ضحايا العنف والإساءة في فرنسا من النساء، وأن 51% منهن يقعن ضحايا للإساءة الزوجية، و 25% من المتزوجات في كندا قد تعرضن لخبرة فيها إساءة وعنف. وتراوحت نسبة النساء المساء إليهن من أزواجهن بين 20% إلى 29% في بريطانيا وسويسراو58% في تركيا، وبلغت النسبة 16% في كمبوديا، و38% في كوريا، و 80% في الهند، و45% فى أثيوبيا و31% في نيجيريا.

ويعرض تقرير (منظمة الأمم المتحدة، 2010) حول أوضاع الأطفال في العالم المستوى المتدهور عالمياً للأطفال وحجم العنف الموجه ضدهم من خلال أطر اجتماعية مختلفة تشمل: الأسرة، المدارس، مؤسسات الرعاية البديلة ومرافق الاحتجاز، والأماكن التي يعمل بها الأطفال والمجتمعات المحلية، إضافة إلى استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، وذلك من خلال دراسات ميدانية واستبيانات حكومية موسعة حول العالم، إضافة لشهادات الأطفال. ويكشف التقرير عن وجود 53000 طفل قد توفوا على مستوى العالم عام 2002م نتيجة للقتل، كما أشار التقرير إلى أن ما يتراوح بين 80 إلى 98% من الأطفال في العالم يعانون من العقوبة البدنية في منازلهم، وأن ثلث هذه النسبة تواجه عقوبات بدنية قاسية ناتجة عن استخدام أدوات مادية عنيفة للعقاب.

وفيما يخص حجم العنف الأسري في المجتمع الأردني، فأشارت إحصائيات المجلس الوطني الأردني لشؤون الأسرة انه في عام 2010 بلغ عدد الحالات التي

راجعت عيادة الطب الشرعي المتعلقة بالعنف الأسري والعنف الجنسي (2137) حالة تبين أن 36% منها كانت لنساء تعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن أو أشقائهن أو أبنائهن و57% كانت لأطفال تعرضوا للعنف الجسدي أو للعنف الجنسي أو للإهمال، و6% من مجمل الحالات كانت لنساء تعرضن للعنف الجنسي إن كان من داخل الأسرة أو خارجها (المجلس الوطني الأردني لشؤون الأسرة، 2010). وهذه الأرقام وإن كانت تعكس ارتفاع عدد حالات العنف الأسري في الأردن، فإنها حتما لا تشكل سوى نسبة قليلة من العدد الفعلي لحالات العنف الأسري، حيث أشارت دراسة (الحديدي وجهشان، 2008) أن الموروث الثقافي الاجتماعي يؤكد على قدسية الأسرة، وتحريم مناقشة العلاقات الزوجية، وفضح الممارسات العنيفة لاسيما من جانب الرجل نظرا لتمجيد سلطته الذكورية، حيث أن للمجتمع الأردني نظرته الخاصة إلى هذا الموضوع، حيث يعتبر أن هذه القضية هي قضية عائلية خاصة ولا يتم التعامل معها بشكل قانوني أو قضائي، ولا يتم معالجتها إلا داخل العائلة، كما يحمل المجتمع المرأة الجزء الأكبر من المسئولية عن هذه الإساءة، حتى أن كثيرا من النساء المساء إليهن يرفضن الاعتراف بتعرضهن للإساءة، وينكرنها، ويخجلن من الحديث عنها، وحينما تتعرض المرأة للإساءة فإنها تتجه فقط لأسرتها أو أقاربها طلبا للملجأ أو الحماية أو الدعم والنصيحة، وذلك خوفا من تعرضها للوحدة والعزلة الاجتماعية لو حاولت الاتصال بأي جهة أخرى لحل مشكلتها. وبينت دراسة (حسن، 2003) أن سيطرة الرجل هي سيطرة بفعل الثقافة التي تشكل الفرد مرة ثانية بعد التشكيل البيولوجي، حيث إن عنف الرجل ضد المرأة يعود لأسباب اجتماعية تاريخية تعود إلى سيطرة الذكور، وإلى أساليب التنشئة الأسرية التي تجعلهم أكثر سيطرة وتحكما، كما ترتبط بطريقة تفكير الرجل وأيديولوجيته التي ترى أنه لابد أن يكون مسيطرا على الأشياء والمؤسسات وعلى المرأة أيضاً.

9.2 النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

لقد مر السلوك الإنساني عبر مراحل تفسيرية متصلة بثقافة المجتمع بشكل عام بدءا من التفسيرات الغيبية، الدينية، الفلسفية، وأخيرا العلمية، ومازالت هذه

التفسيرات موجودة في مجتمعات ما بعد الحداثة والمجتمعات البدائية علـى السـواء ،فعند القول بتفسير السلوك الإنساني لا يقصد به فقط السلوك السوي أو الطبيعي، بل أيضا السلوك غير الطبيعي، بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ في تفسير السلوك الإنساني بسبب تنوع الثقافات والمتغيرات بشكل عام (الوريكات، 2008).

ولعل النظريات الآتية تعد من ابرز النظريات التي عملت على توفير تفسير منطقي لهذه الظاهرة البشرية والنظريات هي:

النظرية العامة للأنساق General System Theory

ظهرت نظرية النسق لبارسونز Parsons في أواخـر عـام 1950، وتـوفر نظرية الأنساق الاجتماعية إطاراً نظريا لتفهم الشخصية الإنسانية كنسـق، ونسـق الأسرة، ونسق المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الخدمات الاجتماعية. ولقـد حـاول بارسونز تطبيق نظريته الشهيرة في النسق الاجتماعي على المنظمات وانطلق فـي ذلك رؤيته أن كل تنظيم بوصفه نسقاً اجتماعياً يتألف من أنسـاق فرعيـة مختلفـة كالجماعات والأقسام والإدارات وان هذا التنظيم والمنظمة يعد بدورة نسـقاً فرعيـاً يدخل في إطار نسق اجتماعي اكبر واشمل كالمجتمع. (عبد العال، 1986: 70)

ويرى كاتز وكان Katz & Kahn إن المنظمات هي أنساق اجتماعية مفتوحة تحصل على طاقتها من المجتمع والتي تتمثل مدخلاتها من البيئة الخارجية وتحـول هذه الطاقات إلى منتجات تمثل المخرجات Out Puts في شـكل سـلعة أو خدمـة يستفيد منها المجتمع عن طريق عملية النشـاط التحـويلي أو الأنشـطة الداخليـة The Through Put Process وتتم هذه العمليات في دورات متصلة من النشاطات نهاية تكون مصدر لبداية دورة نشاط جديدة (Katz&Kahn,1966:19).

وقد استعانت الدراسة بهذه النظرية لما يمكن أن تساعد به في فهم نسق مؤسسات المجتمع المدني وما تقدمة من برامج للتوعية للحد من العنف الأسري.

حيث التركيز هنا على مؤسسات المجتمع المدني كمكون أساس في المجتمع لديه من الأدوار والوظائف ما يمكنه من تحقيق الاستقرار داخل المجتمع، وبالنظر إلى العنف الأسري كظاهرة اجتماعية توصف بالانتشار في مختلف المجتمعات يمكن التأكيد على أن عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني على مكافحة العنف الأسري يحد

من بقاء المجتمع واستقراره حيث تمثل الأسرة وفقا للنظرية نسقاً فرعياً داخل المجتمع، حيث تؤسس النظرية على مفهوم النسق system الذي يعد الركيزة الفكرية الذي قامت عليه النظرية، وتعتمد الوظيفية بصفة أساسية على فكرة النسق العضوي organic system حيث يمكن النظر إلى كل شيء باعتباره نسقاً أو كلٌ متكاملاً يتكون من أجزاء مثل الكائن الحي. (عفيفي، 2000: 177)

ومن ثم فان تناول الأسرة كأحد قطاعات المجتمع وكنسق فرعي في المجتمـع يمكننا من التأكيد على أهميتها في حفظ التوازن داخل المجتمع الأكبر مـن خـلال التساند الوظيفي مع الأنساق الفرعية الأخرى العاملة في المجتمع، وعلـى الجانـب الأخر فان مؤسسات المجتمع المدني وتكاملها مع بعضـها مـن حيـث الوظـائف والأدوار يمكنها من تنمية وتطوير الأسر وتثقيفها وتوعيتها من شتى النـواحي بمـا يمكنها من مقاومة العنف الأسري والحد منه داخل المجتمع.

النظرية السلوكية (نظرية التعلم)

سلطت النظريات التي تنطوي تحت مسمى المدرسة السلوكية على المتغيرات الموجودة في البيئة، وبالطبع تشمل العوامل الاجتماعية حيزاً كبيـراً ومهمـاً فـي تفسيرها لظاهرة العنف بشكل عام والعنف الأسري بشكل خاص، وقد تطورت هـذه النظرية كأحد ردود الفعل على ما تدعو إليه نظريات التحليل النفسـي، لـذا فـإن المحاولات الأولى لهذه النظرية قامت على توجيه النقد لمدرسة التحليل النفسي وبيان جوانب ضعفها، ومن أشهر النظريات السلوكية(التير، 1997):

أولاً: نظرية الإحباط والعدوان: والتي طورت من قبل فريق من العاملين في جامعة ييل Yale والتي ترى أن كل شكل من أشكال العنف تسبقه حالة عدوان، وكل شكل من أشكال العدوان يكون مسبوقاً بالإحباط، وتقوم مفاهيم ومبادئ هذه المدرسة على رفض فكرة غريزة الموت التي نادى بها فرويد وتعد أن العدوان هو دائماً نتيجة للإحباط وأشهر من أشار بذلك (جون دولارد) John Dollard و(نيل ميلر) Neil Miller حيث يرى هذان المنظران أن السلوك العدواني بمختلف أشكاله المعروفة ينجم عن شكل من أشكال الإحباط وتتناسب قوة التحريض على العدوان تناسبا طرديا مع مقدار الإحباط ويتناسب أيضاً كبح أي عمل عدواني تناسباً طردياً مع قوة

العقاب المتوقع نتيجة التعبير عن ذلك العمل، ثم يحدد هذان المفكران تلك العوامل المسببة للتفاوت في كم الإحباط ومقداره وهي قوة التحريض على الرد المحبط، ودرجة الإعاقة التي حالت دون الرد المحبط، وعدد سلاسل الردود المحبطة، وترى هذه المدرسة بشكل عام أنه إذا اعتبرنا قوة الإحباط ثابتة فإنه بقدر ما يكون توقع العقاب على عمل عدواني بعينه أكبر فإن الميل للقيام بذلك العمل يتناقص، أما إذا افترضنا أن توقع العقاب ثابتا فإنه بقدر ما تشتد قوة الإحباط تشتد إمكانية حدوث العدوان (بوزبون، 2004).

وعلى الرغم من أن الإحباط يعتبر على نطاق واسع الدافع الرئيس وراء العدوان الظاهر، إلا أن الدلائل التي توضح أن له مثل هذا التأثير متباينة تماما. لذا لا ينبغي علينا أن نفترض أن الإحباط يؤدى دائما إلى العدوان مباشرة، فالأصح انه يولد دافعا للسلوك العدواني (أي حافزا عدوانيا) وهذا بدوره يشجع أو يمهد الطريق أمام مثل هذا السلوك. ومما يدعم بشكل مباشر هذه الاستنتاجات التي تخلص إلى أن الإحباط لا يؤدى دوما إلى العدوان تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسات الامبريقية التي أجراها "بيركوفيتز"، وتشير هذه النتائج إلى انه على الرغم من أن الإحباط يمهد التربة في بعض الأحيان لحدوث العدوان إلا انه لا ينجم عنها دائما وابدأ – ولا حتى في العادة- مثل هذه الآثار العدوانية .كذلك فإن "ميلر" الذي يعتبر من أوائل الذين صاغوا فرضية الإحباط العدوان سرعان ما عدل من مقترحه الأولى، وأشار إلى أن الإحباط يؤدى إلى العديد من أنماط السلوك، وان العدوان واحد منها فقط. إلا انه من الأسهل أن نفترض أن الإحباط هو الدافع الأولى وراء العدوان(الدوة، درويش، 2007).

ثانياً: نظرية التعلم الاجتماعي

من أشهر المنظرين لهذا الاتجاه ألبرت باندورا (Bandura, 1999) الذي أكد على أن السلوك العدواني يتم تعلمه من خلال مشاهده النماذج السلوكية وملاحظتها، ومن ثم يقوم بمحاكاة وتقليد هذا السلوك وعليه فالعنف عند باندورا هو سلوكا متعلماً، يتعلمه الفرد عن طرق مشاهدة غيره ومن ثم تسجيل هذه المشاهدات والأنماط السلوكية على شكل استجابة رمزية يستخدمها في تقليد السلوك الذي

يلاحظه (السعودي، 2005). وافترضت هذه النظرية "بأن الأشخاص الذي يكتسبون العنف يتعلمونه بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى وأن عمليـة التعلم هذه تتم داخل الأسرة بحكم المؤثرات الخارجية سواء كانت موجودة في البيئة الثقافية الفرعية أو في البيئة الثقافية الأوسع، فبعض الآباء مثلا يشـجعون أبنـاءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف من جهة ويطـالبونهم بـأن لا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف مغايرة من جهة أخرى". ويرى باندورا أن طبيعـة الرد على العدوان تتوقف على التدريب الاجتماعي الأول أو بصورة أكثـر تحديـداً تتوقف على تعزيز الإجراءات التي خبرها الشخص من قبل ومحاولة نمذجتها فـي تلك الصيغة العدوانية وهكذا يمكن للمرء طبقاً لنظرية التعلم الاجتماعي أن يصـنع بسهولة طفلا شديد العدوانية وذلك بمجرد أن يتعرف على نماذج عدوانيـة ناجحـة بنتائجها وتكافئ الفرد المعتدي باستمرار على سلوكه العدواني، ويطـرح بانـدورا معنى العنف والعدوان من خلال التعلم الاجتماعي وذلـك عـن طريـق المحاكـاة والملاحظة. وبهذا فإن معظم أنماط السلوك الفردي في رأيه هي أنماط مكتسبة عـن طريق ملاحظة سلوك الآخرين ونتائجه وبقدر ما يتم تعزيز هـذه الاسـتجابة فـإن ظهورها يصبح أكثر احتمالا (الهر، 2008).

ويؤكد (التير، 1997) على أن برامج التدريبات العسكرية دليلاً واضحاً لما يمكن أن يفعله التعليم لتقوية المواقع المثيرة للعنف، إذ تستقبل الأكاديميات العسكرية الشبان الصغار من مختلف فئات المجتمع، ولا تجرى لهم في العادة اختبارات لقياس استعدادهم للعدوان، حيث يتعرضون جميعاً لبرامج معينة؛ لبناء صورة معينة في أذهانهم تجاه العدو ولتطوير اتجاهات سلبية نحوه، ولإثارة كراهيته في نفوسهم، وتهيئتهم للانقضاض عليه، كما أن مشاعر التمييز العنصري أو الديني لا تولد مع المرء ولكنه يتشربها خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

ووفقا لنظرية التعلم الاجتماعي فان ملاحظة الطفل للنموذج المقتدى بـه (الأب أو الأم)، ورؤية الطفل لهذا النموذج العدواني خاصة الأب – وانه يحقق مكاسب من وراء عنفـه ضد زوجتـه؛ كالسيطرة مثلا فان الطفـل يـتعلم ان العنـف ضـد الآخرين ومنهم الزوجة – فيما بعد- هو وسيلة فعالة للحصول على مكاسب وفرض

السيطرة والشعور بالقوة. ويشعر الطفل ان العنـف يكـون – أحيانـا – أسـلوب ضروري وفعال في الحياة والعلاقات الحالية واللاحقة. كما أن رؤية الطفل للعنـف داخل العلاقة الزواجية بين الوالدين؛ قد لا يجعل الطفل فقط عنيفا ضـد الآخـرين، ولكنها تهيئي الطفل للسلوك الجامح فيما بعد. وقد يكون الاعتداء على الآخرين هـو شكلا من أشكال السلوك المضاد للمجتمع وقد لا يقتصر العنف على الزوجة ولكنـه قد يكون أسلوب حياة، و بالتالي فإن المجتمـع بثقافتـه وأساليبه التربويـة يلعـب دور مهم في تعزيز الاتجاهات التي قد تخلق من المـرأة كائنـاً ضـعيفاً ونمـوذج للضحية (الدوة، درويش،2007).

ويرى علماء النظرية الثقافية أن السلوك المنحرف كالعنف يتحدد بواسطة النسق الثقافي السائد، فالإطار المعرفي والأخلاقي يكتسبه الفرد من الثقافة العامة السـائدة المحيطة به، فهناك بعض ثقافات تسمح بالسلوك المنحرف بل وتشـجعه، ويكتسـب الفرد هذا السلوك ويستدمجه ليصبح جزء من شخصيته. وهنـاك بعـض الثقافـات الفرعية في المجتمعات لا يرى فيها الآباء إن السرقة سـلوك منحـرف بـل إنهـم يشجعون أبناءهم على العمل بها. كما أن هناك دراسة في إحدى القرى في نيجيريـا تشير إلى أن العنف والاعتداء بين الجنسين ظاهرة عامة فـي المجتمـع، فالثقافـة النيجيرية تنظر إلى المشادات والضرب بين الزوجين كوسيلة طبيعية للتعبيـر عـن الغضب ولإنهاء الخلاف بين الزوجين (الخطيب، 2002).

وتتضح مبادئ النظرية السـلوكية عنـد كـل مـن (واطسـون) **Watson**، و(ثورندايك) **Thorndike** و(بافلوف) **Pavlov** و(سكنر) **Skinner** ؛ حيث أقـروا أن التعلم يحدث نتيجة مثير خارجي. (أبو خطوه، 2010) وما يهمنـا مـن هـذه النظرية الجانب الذي تم من خلاله التركيز على المساهمة المطلوبة من مؤسسـات المجتمع المدني في عملية التعلم ذاتها. وتؤكد نظرية التعلم على أن الإنسان يـتعلم حسب قوانين المنعكسات الشرطية أي أن السلوك اسـتجابة للحـافز. (الجيوشـي، 2000: 48).

وبما أن التعلم يمثل عملية معرفية في المقام الأول، تؤسس على المعـارف أو المهارات التي تقود إلى الملاحظة والقياس على المدى الطويل للتغيـرات الممكنـة

التي تطرأ على السلوك الإنساني، ووفقا لتفسير النظريات العلمية فان الـتعلم يمثـل عملية مستمرة تستهدف تعديل السلوك البشري، ومن ثم فان نواتج الـتعلم لعمليـة التوعية للحد من العنف الأسري تركز في الأساس على دور عملية التعلم في تمكين الأسرة من تجنب الفعل العنيف سواء كان ضحية أو جاني، وذلك من خلال تمكـين أفراد الأسرة من اكتساب المعارف التي تمكنهم من الوقاية مـن العنـف بمختلـف أشكاله.

وتكشف نظريات التعلم عن أن عملية التوعية للحد من العنف تتأثر بمجموعة من المحددات منها المحددات البيئية التي ترتبط بالمجتمع والمحيط وما هو قائم عليه من استقرار وعدالة ودور المؤسسات المجتمعية على تحقيق أهدافها.

نظرية التحليل النفسي

إن استعراض التفسيرات النفسية المبكرة والمعاصرة أيضا يكشف أن معظم التفسيرات قد دارت حول العدوانية وتوضح متابعات الكتابات النفسية المبكرة استخدام هذه التفسيرات لمصطلح العدوانية مرادفا لمفهوم العنف (الغانم، 2004). وأشار فرويد (Sigmund Freud 1856-1939) إلى حالة العنف في كتابه (نظرية الغرائز) إلى أن الفرد يوجد لديه استعداد فطري للعنف، إذ يرى فرويد أن الحياة عبارة عن تصادم ودفاع من اجل البقاء، واستمرارية فيها لابد من العنف، حيث يؤكد أصحاب هذه النظرية أن الفرد يوجد لديه عنف بشكل فطري لا بسبب وجود خلل في الوظائف البيولوجية (حسن وشند، 2000: 275)

إذ يرى فرويد أن هناك دوافع للسلوك تنبع من الطاقة البيولوجية عامة، وتنقسم إلى نزاعات بنائية (دوافع الحياة) وأخرى هدامة (دوافع الموت) تعبير دوافع الموت عن نفسها في صورة دوافع عدوانية موجهة نحو ذات و توجه نحو الآخرين تأخـذ صور الاعتداء والقتل وغيرها مقر دوافع الموت هو اللاشـعور (عبـد الـرحمن، 1998 :41-43).

ويرجع فرويد العنف إما لعجز (الأنا) عن تكييف النزعات الفطرية الغريزيـة مع مطالب المجتمع وقيمه ومثله ومعاييره، أو عجز الذات عن القيام بعملية التسامي أو الإعلاء، من خلال استبدال النزعات العدوانية والبدائية والشـهوانية بالأنشـطة

المقبولة خلقيا وروحيا ودينيا واجتماعيا، كما قد تكون (الأنا الأعلى) ضعيفة، وفـي هذه الحالة تنطلق الشهوات والميول الغريزية من أماكنها إلى حيث الإشـباع عـن طريق سلوك العنف(السمري، 2008).

ويرى كذلك فرويد أن التحضر انضباط ذاتي كامل من جانب أعضاء المجتمع المتحضر، ذلك الانضباط لا يجوز معه أن يكون لدى أحد أفراده تصريحاً بتهديد الناس، ويرى فرويد أن البشر لم يخلقوا للحضارة كما لم تخلق الحضارة للبشر، فهي تزعجه وتخيفه عند كل منعطف من منعطفاتها وتؤدي إلى العصاب النفسي وتدمير الذات، كما يرى فرويد أن البشر الأوائل قضوا أعمارهم يجرون بعضهم البعض من شعور رأسهم، ضاربين أعداءهم بالهراوات، وأن كوابح الإنسان المعاصر تمنعه من إتيان نفس السلوك وهو ما يصيبه بالعصاب والخلل النفسي (طه، 1993).

ويتفق مع ذلك المدرسة النفسية التي ترجع العنف إلى أسباب نفسية مجردة وتؤكد على أن الإنسان الذي يقوم بالعنف إنما يفعل ذلك لأسباب نفسية، أي استعداد نفسي داخلي، وهذا الاستعداد النفسي يفقده السيطرة على النفس عند مقابلة أي مهيج أو تفسير خاطئ لأي مسبب، لذلك فان الاستعداد النفسي هذا يجعله مؤهلا لان يبادر بالاعتداء لأسباب ربما لا تجعل الشخص السوي نفسيا أن يكون لديه نفس رد الفعل ،كما انه من النظريات النفسية التي ترد العنف والقلق إلى بعض القصور الذهني أو العاطفي، كما أن بعض علماء النفس يرون أن مرتكب جرائم العنف يكون أكثر استجابة للغرائز المختلفة نتيجة لتكوينه النفسي، وذلك نظرا لضعف القوة المانعة التي تتحكم في الغرائز ،وغالبا ما يعاني ذلك الشخص من نقص في النمو العقلي، ولا يكون لديه تناسب بين المثير الخارجي، وردة الفعل على تلك الإثارة، لذلك فان الشخص لا يأخذ في اعتباره دافعا غير الدافع العدواني (المحمود، 2004)، ويرى كذلك علماء النظرية النفسية في تفسيرهم للعدوان أن الإنسان الذي يلجأ إلى العنف في علاقاته الاجتماعية هو إنسان مريض نفسيا ولديه غرائز عدوانية مدمرة.

ويركز أصحاب هذه النظرية على فكرة قوامها أن خبرات الطفولة الأولى لها تأثير سلبي كبير على سلوك الراشد خاصة نحو اتجاهاته العدوانية، ومثال ذلك أن الحاجات المبكرة التي لم تشبع في الصغر كالحاجة إلى الحب والرعاية يمكن أن

تؤدي إلى وجود ميل قهري يستمر مع صاحبه مدى الحياة ويدفعه نحو تحقيق ما حرم منه أو اكتساب ما افتقده في طفولته. وأن الإحباط المبكر للحاجات الأساسية يمكن أن يؤدي إلى اتجاهات عدوانية نحو العالم بأسره. فهناك علاقة طردية بين الإحباط والعدوان فكلما ازدادت قوة الإحباط وشدته، كلما أدى ذلك إلى شدة الدافع نحو العدوان. ويرى علماء هذه النظرية أنه كلما كانت الضوابط قوية بدرجة كافية وقادرة على كبح التعبير عن العدوان لدى الفرد، مال الفرد إلى توجيه العدوان نحو الذات (ضد صاحبه) فيحاول الانتحار، أما إذا ما وجهت إلى الخارج فإن الفرد سوف يسقط عدوانه على شخص آخر من المقربين حوله فقد يكون الزوجة أو الأخت أو الأبناء(الخطيب، 2005).

نظرية المصدر والتبادل

ظهرت هذه النظرية لأول مرة في العام 1971 وأثارت مشكلة عنف الـزوج ضد الزوجة بالدرجة الأولى، رائد هذه المدرسة هو (وليم جود) William Good وأراد أن يوضح الأدلة الدافعة للجوء الزوج إلى العنف ضد زوجته، وإيجاد الـدليل في تفسير سلوك العنف والعدوان، وتوصل (وليم جود) إلى أن الزوج كلمـا زادت المصادر المتاحة له كلما زادت قوته ولذا يقل ميله نحو استخدام العنف، بينما يلجـأ الفرد إلى استخدام العنف عندما يدرك أن مصادره الأخرى غر كافية وبناء على ذلك يمكن النظر إلى العنف بأنه وسيلة لممارسة الضبط الاجتماعي من جانـب الأزواج على الزوجات، أو بمعنى آخر أن اللجوء للعنف يأتي أو يمارس عندما تفشل أساليب الضبط الاجتماعي الأخرى تلك التي لا تحقق الهدف المتضمن انقياد الزوجة للزوج (الهر،2008).

10.2 الدراسات السابقة وذات الصلة

دراسة (ملاوي، 2008) بعنوان " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنميـة" وهدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى إعطاء خلفية نظرية عـن قطـاع منظمـات المجتمع المدني في الوطن العربي وأهميتها في عملية التنمية الشاملة، مـن خـلال شراكته بالقطاع العام والخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهدفت الدراسة

أيضا إلى التعرف على المشاكل الرئيسة التي تواجه منظمات المجتمع المدني وتقديم الاقتراحات التي قد تسهم في تشجيع وتحفيز هذه المنظمات للقيام بدورها الأمثل في خدمة المجتمع. أظهرت الدراسة أن منظمات المجتمع لا يـزال دورهـا محـدودا وهامشيا في عملية التنمية الشاملة، وأنه لابد من إجراء إصـلاحات مـن جانـب منظمات المجتمع المدني نفسها، بحيث تظهر قدرا من تحمل المسؤولية اتجاه قضايا المجتمع واتجاه مناصريها والمتبرعين لها، ومن الجانب الثاني يتضمن إصـلاحات من جانب الحكومات بإجراء تحديث على القوانين والتشريعات المتعلقة بمنظمـات المجتمع المدني وإعطاء هذه المنظمات المزيد من الاسـتقلالية والـدعم المـالي، والتعامل مع منظمات المجتمع المدني كقطاع ثالث يشارك في عملية التنمية الحقيقية بكافة أشكالها وصورها.

وقام (العناني وعثمان، 2007) بدراسة بعنـوان "فاعليـة مؤسسـات العـون الاجتماعي التطوعية في لواء عين الباشا من منظور إدارة الجودة الشاملة " وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية المؤسسات التطوعية في لواء عين الباشا في الأردن في تطبيق معايير الجودة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصـفي المقـرون بطـرق الملاحظة والمقابلات المعمقة مع أعضاء الهيئات الإداريـة للجمعيـات المبحوثـة وبعض العاملين من الموظفين، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أنظمـة إداريـة واضحة ومحددة المعالم في المؤسسات المبحوثة، وتفـاوت تطبيـق معـايير إدارة الجودة الشاملة فيما بينها. وبينت الدراسة أن معدل فاعلية المؤسسات المدروسة من منظور إدارة الجودة الشاملة، ضعيف؛ لعدم تجاوزه 46.6%.

وأجرى (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2002) دراسة بعنوان دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، ورصدت هـذه الدراسـة الأدوار المختلفة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بإبعادها التنمويـة والمجتمعيـة من خلال مراحل تاريخها المختلفة وكذلك تحديد أهم المشاكل والعقبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وكذلك نقاش موضوعان الحكم الصالح داخل منظمات المجتمع المدني وخلال استعراض هذه الدراسة وجد الباحث أنها تعالج دور منظمات المجتمع المدني من أبعاد إغاثية أكثر مما تعالجه بأبعاد تنموية وكذلك تعزيز

المشاركة السياسية،حيث أن من أبرز الاستنتاجات التي وصلت إليها الدراسة أن منظمات المجتمع المدني لازالت في طور تقديم الدور الإغاثي أكثر من الدور التنموي، بينما يرى الباحث أن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كما سيتبين في الدراسة لعبت دورا هاما في تعزيز المشاركة السياسية على الرغم من الدور الاغاثي الذي كانت تقوم فيه.

دراسة (السيوف، 2007) بعنوان "منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية " وقد تناولت الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التغير الاجتماعي وتمكين المرأة، هادفة إلى إظهار مدى فاعلية برامج التمكين، التي تنفذها بعض هذه المنظمات في تغيير أوضاع المرأة الأردنية، باعتبار هذه البرامج أداة لصنع التغير.

وجمعت الدراسة بين الجانبين الكمي والنوعي، وبناء عليه استخدمت منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات حول المنظمات المعنية بالمرأة، والمستفيدات من برامج التمكين فيها؛ ومنهج دراسة الحالة للمنظمات قيد الدراسة، وبرامجها ومشاريعها. ومن خلال التحليل أمكن التعرف إلى التغير في دور المنظمات وتحديد مجالات التمكين التي تنفذها، إضافة إلى تحديد الصعوبات، التي تواجهها كاعتمادها على التمويل الخارجي وقدم التشريعات الناظمة لعملها وضعف التنسيق فيما بينها. وعلى المستوى الميداني، تألفت عينة الدراسة من سبعة منظمات اختيرت بناء على تنفيذها لبرامج التمكين، والنساء المستفيدات من هذه البرامج وعددهن 314 امرأة منهن 108 قياديات تم استيفاء استجاباتهن بواسطة الاستبانة المدعمة بالمقابلة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تعنى المنظمات المدروسة بمجالات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي والنفسي والمعرفي التخطيطي المتعلق بالسياسات الموجهه نحو المرأة، لكن حجم إقبال المرأة على المجال الاقتصادي يفوق إقبالها على المجالات الأخرى. كما تبين أن برامج التمكين لها مستوى مرتفع من الفاعلية بلغ (80.388%)، ويتأثر مستوى الفاعلية ببعض الخصائص الديمغرافية والاقتصادية و الاجتماعية للمستفيدات، ويأتي هذا التأثير بصورته الإيجابية لصالح النساء الشابات الريفيات، المتعلمات غير الفقيرات

والقاطنات في محافظات إقليم الجنوب. وأظهرت الدراسة تفـاوت المنظمـات فـي مستوى فاعلية برامجها وكانت الفروق لصالح الصندوق الأردني الهاشمي للتنميـة البشرية. وتُمكن المنظمات مجموعة من المستفيدات من القيام بأدوار قيادية في إعداد برامجها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. وهذه القيادات واحدة من العوامل المؤثرة فـي إحداث التغير في أوضاع المرأة، نظراً لإطلاعها على احتياجات المـرأة وقـدرتها على التواصل مع أصحاب القرار، إضافة إلى وجود دوافـع لـديها نحـو العمـل التطوعي وإفادة المرأة. وتبين أن للمنظمات دوراً فاعلاً في تغيير أوضـاع المـرأة وجاءت مسؤولياته في التغير في المرتبة الثالثة بعد المرأة نفسها و الأسرة، تبعهـا المجتمع فالإعلام فالحكومة. لكن هناك معوقات اجتماعيـة واقتصـادية وتشـريعية وذاتية متعلقة بالمرأة نفسها تعترض عملية تمكين المرأة.

دراسة (المنتدى الإنساني للإغاثة الإسلامية، 2006) والتي جاءت بعنوان "دور الجمعيات والهيئات الاجتماعية في العمل الإنساني، ومعوقاته" وقد استخدمت الدراسة منهجية مجموعات العمل المركزة، ولوحظ من استجابات أعضاء هذه المجموعات، أنهم صبوا اهتمامهم على المعوقات، وهي المورد المالية(نقص التمويل، غـياب التوزيع الأمثل للدعم المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية، الفقر)، الموارد البشرية (قلة التدريب، ضعف الأداء الفردي للمتطوعين، الهيئات الإدارية غير المؤهلة، والشخصنة) السياسات والإستراتيجيات(ضبابية الأهداف، غياب التنسيق بين الجمعيات، المنافسة بين الجمعيات، عدم فهم الأدوار، والتوجيه الإيديولوجي)، المواطن (ضعف ثقة المواطن بالجمعيات، قلة إقبال المواطنين للانتساب للجمعيات، ضعف وعي المواطن بأهمية العـمل الخيري، فقر بعض المواطنين الذي يحول دون تقديمهم للتبرعات)، الإعلام (ضعف الترويج الإعلامي للجمعيات، ضغط الإعلام على الحكومات للحد من التبرعات للوجوه الخيرية بدعوى مكافحة الإرهاب)، وعلاقة الجمعيات بالحكومة (الرؤية الضبابية، ضعف الرقابة، الروتين، تعدد مرجعيات الترخيص والرقابة، ضعف الثقة).

دراسة (رطروط وسلوى أبو شام، 2008) والتي جاءت بعنوان "مدى قدرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الأردن على تشكيل بيئة آمنة للأطفال الملتحقين

فيها كما يظهره واقعها" التي هدفت إلى بيان مدى قدرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الأردن على تشكيل بيئة آمنة للأطفال الملتحقين فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت طريقة التحليل البيئي، التي تبين منها، أن قدرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الأردن، على تشكيل بيئة آمنة للأطفال الملتحقين فيها، كما يظهره واقعها، ضعيفة؛ لكثرة سلبياتها مقارنة بقلة إيجابياتها الأمر الذي يستدعي تدخلاً سريعاً لمعالجة مشاكلها، وفق أولوية عوامل خطورتها.

دراسة (رطروط والعطيات، 2006) والتي بعنوان "مستوى تميز أداء مؤسسات رعاية الطفولة وموظفيها في الأردن كما يراه بعض القائمين على شؤونها في ضوء مدى إدراكهم للمعايير العامة الرسمية المعتمدة لتقويمها" وقد أجريت على أربع مؤسسات بشكل مقصود كحالات بحثية، منها مؤسستان حكوميتان، هما الحسين الاجتماعية، والحنان، و مؤسستان أهليتان تطوعيتان، هما النهضة، والأمير عبد ا . كما اختير بشكل مقصود من هذه المؤسسات مديريها، وأخصائيها الاجتماعيين، وربات منازلها وبعض مشرفيها. واستعمل في الدراسة المنهج النوعي، الذي ارتبطت به أربع طرق بحثية هي الملاحظة، والمقابلة شبه المقننة، ودراسة الحالة، وتحليل البيانات المـتوافرة. واسترشدت الدراسة بمعايير جائزة الملك عبدا الثاني لتميز الأداء والشفافية، التي استعملت كمرجعية موضوعية لتقييم مستوى تميز أداء مؤسسات رعاية الطفولة، وموظفيها، وكضابط لملاحظة الباحثين، واستجابات المبحوثين، وغير ذلك من مؤشرات التحقق الأخرى. وأظهرت النتائج أن مستوى تميز أداء مؤسسات رعاية الطفولة ضعيف، الأمر الذي يقضي تقويته بموجب أربع آليات مأمونة هي النظام التشريعي، والثقافة المعيارية، وبناء القدرة، والإقتداء بالنموذج. كما أظهرت النتائج أيضا أن مستوى تميز أداء موظفي مؤسسات رعاية الطفولة ضعيف، الأمر الذي يستدعي تقويته بموجب ثلاثة سياسات مأمونة، هي التطوير المهني، والتحفيز، وبناء القدرات، وتمخض عن الدراسة حزمة من التوصيات العملية، التي تصب في مصلحة مؤسسات رعاية الطفولة، وموظفيها.

دراسة (Basm Bint Talal,2004) التي جاءت بعنوان" إعادة النظر في إحدى المنظمات غير الحكومية، والتطورات والجهات المانحة لمؤسسات المجتمع

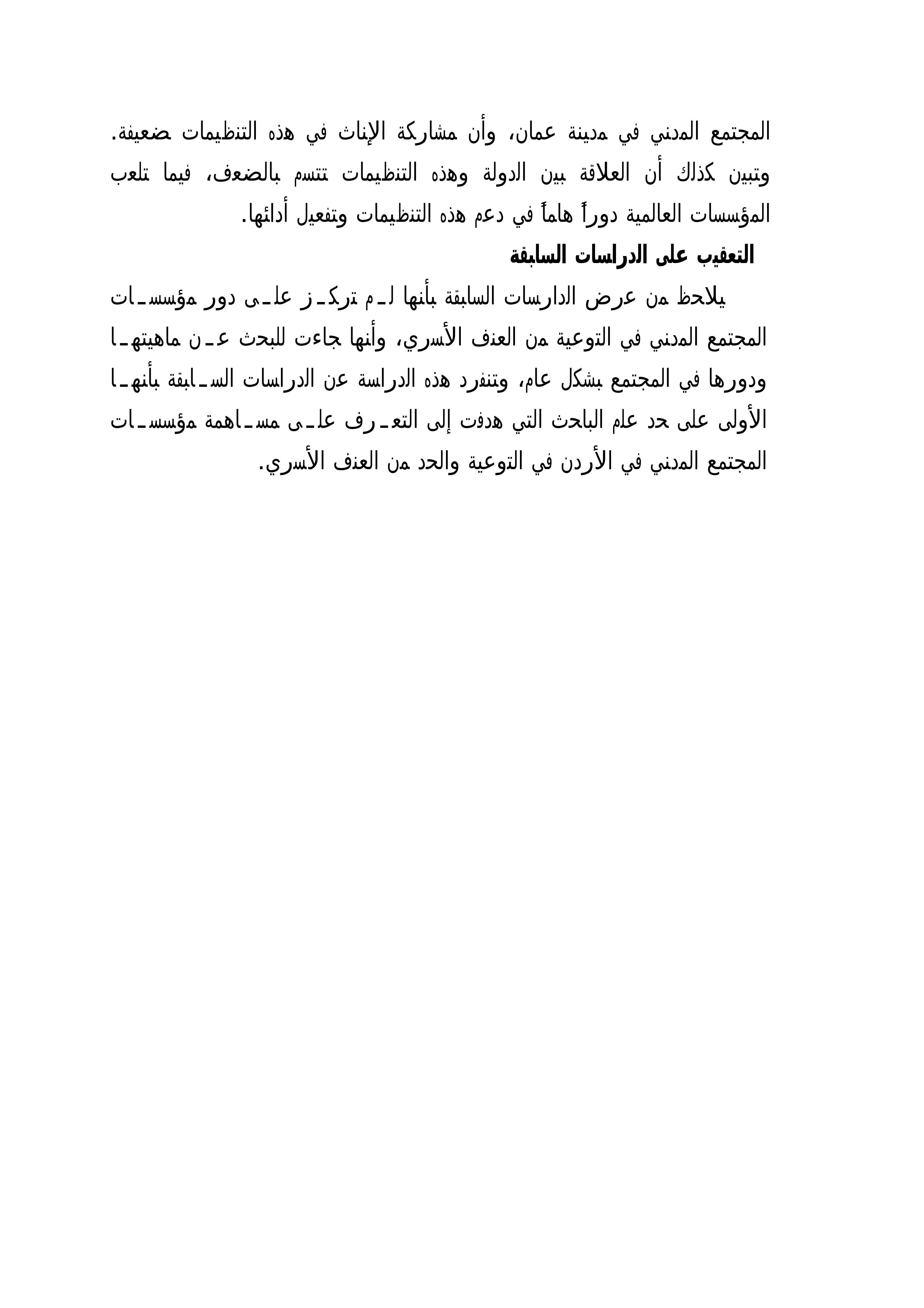
المدني في الأردن، وهدفت الدراسة إلى تحليل دور إحدى منظمات المجتمع المدني الأردني في التنمية، وهو الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في دفع مسيرة التنمية الشاملة المستدامة إلى الأمام. تقع الدراسة في جزأين، يغطي الأول منها السياسات التنموية العالمية وسياسات التنمية في الأردن، أما الجزء الثاني، فقد خصص فصل منه لشرح منهجية الدراسة وهي "دراسة الحالة"، وقد ركزت على أهمية استعمال منهج دراسة الحالة والدراسات النوعية بشكل عام في تتبع التطورات والتغيرات المرتبطة بالمجتمع المحلي، واستطاعت باستعمال هذه المنهجية أن تتبع مسيرة الصندوق الهاشمي منذ تأسيسه ثم مراحل تطوره وانتشاره وطرق تمويله وجميع التحولات المرتبطة بذلك. تستعرض الدراسة تطور العملية التنموية منذ الخمسينات وحتى التسعينات، وتبين تأثير العوامل السياسية والاقتصادية عليها، إلى جانب تتبع عمل وتطور مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة تلك العاملة في مجال التنمية الاجتماعية وردود أفعالها على الأوضاع المحلية والوطنية والدولية. توصلت الدراسة إلى أن الأحداث الساخنة في المنطقة والاعتماد على المساعدات الخارجية أعاقا الجهود التنموية، وأن مرحلة السبعينات كانت المرحلة الديناميكية للتنمية الاقتصادية.

دراسة (حماد، 1999) بعنوان "المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة" وهدفت الدراسة إلى معرفة دور المنظمات النسائية في خدمة المجتمع المحلي، وبيان دور برامجها في تعزيز دور المرأة في المشاركة النسائية العامة، إضافة إلى تحديد أهم الصعوبات التي تواجه تلك المنظمات. اشتمل مجتمع الدراسة على جميع المنظمات غير الحكومية، التي تديرها أو ترعاها نساء وتستفيد منها نساء: وبلغ عددها 73 منظمة موزعة في جميع أنحاء المملكة وشملت جميع المحافظات. استعملت الدراسة المنهج التقويمي في جمع البيانات للمنظمات النسائية، وقياسها وتحليل دورها في التنمية المستدامة، إضافة إلى عدة أدوات قياس كالوثائق الرسمية الموجودة في المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات ترتكز على المرأة والطفل بشكل أساسي لاعتقادها بأنها من العناصر الأساسية في عمليات التنمية. ومن خلال البرامج التدريبية وتقارير المؤسسات التطوعية والجمعيات العاملة في هذا

الميدان تبين أنها تقليدية من حيث أنواع المهن ووسائل التدريب ومضـامينه. وتبـين كذلك أن المنظمات النسائية الأردنية تحتاج إلى عناصر بشرية مدربة تساعدها علـى تحقيق أهدافها، وتواجه تلك المنظمات مشاكل مالية صعبة تعيقها عن تحقيق الأهداف. كما تهتم بتقديم المساعدات الاجتماعية في المناطق الأكثر فقراً مما يؤكد تركيز هـذه المنظمات على جوانب البر والإحسان.

أجرى ليناردت (Lenardt ,2008) دراسة هدفت التعرف إلى نسبة ما تتعرض النساء المهاجرات والسويديات من عنف من قبل الزوج والمتقدمات بطلب المساعدة إلى مراكز الخدمات الاجتماعية المناوبة (مناوبة النساء). شملت عينة البحث 139 امرأة من الذين طلبن المساعدة، استخدم فيها استبيان لمعرفة أسباب العنف ونوعه وبينت النتائج أن 70% من الرجال المعنفين للنساء هم من المهاجرين والباقي كانوا من السويديين، وأظهرت النتائج أيضاً أن من الأسباب التي دفعت إلى سلوك العنف يتعلق في طباع المهاجرين في السويد وعدم قدرتهم على التكيف في هذا المجتمع. وأكثر أنواع العنف استخداماً هو العنف الجسدي، ومن نتائج الدراسة أيضاً أن هؤلاء النسوة يعشن في عزلة وليس لديهن أقارب أو أصدقاء، كذلك عدم قدرتهن على تعلم اللغة السويدية مما زاد من عزلتهن أكثر، وبينت الدراسة أن هؤلاء النسوة يقعن بين قوتين: عنف الرجل في البيت، والعزلة في المجتمع وشعورهن بالعنصرية من قبل المجتمع السويدي مما أثر سلباً على حالتهن النفسية والصحية.

دراسة (شتيوي والحوراني، 2004) بعنوان "المجتمع المدني والمجال العام في مدينة عمان" وهدفت هذه الدراسة إلى تتبع تطور المجتمع المدني في مدينة عمان، ومدى تأثيره على المجال العام في المدينة. وقام الباحثان بإجراء مسح شامل لكافة أشكال التنظيمات غير الحكومية الخاصة والتطوعية؛ وشمل ذلك الجمعيات الخيرية والمنظمات المتخصصة واتحاد العمال والنقابات المهنية ونوادي الشباب والأحزاب السياسية والروابط العائلية؛ ودرس كل نوع من هذه الأنواع حسب الحجم والبنية الداخلية والإطار القانوني وطبيعة النشاطات ودرجة التأثير في الحياة العامة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجمعيات الخيرية هي الشكل الأكثر شيوعاً ضمن تنظيمات



المجتمع المدني في مدينة عمان، وأن مشاركة الإناث في هذه التنظيمات ضعيفة. وتبين كذلك أن العلاقة بين الدولة وهذه التنظيمات تتسم بالضعف، فيما تلعب المؤسسات العالمية دوراً هاماً في دعم هذه التنظيمات وتفعيل أدائها.

التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ من عرض الدارسات السابقة بأنها لم تركز على دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية من العنف الأسري، وأنها جاءت للبحث عن ماهيتها ودورها في المجتمع بشكل عام، وتنفرد هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها الأولى على حد علم الباحث التي هدفت إلى التعرف على مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الأردن في التوعية والحد من العنف الأسري.

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

1.3 المنهجية

نظراً لطبيعة هذه الدراسة الميدانية التي تهدف إلى التعرف على إسهامات مؤسسات المجتمع المدني بالتوعية ضد العنف الأسري في محافظة الكرك، فإنه يمكن اعتبار هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتحليلية التي تقوم على رصد وتحليل وتفسير العلاقات ذات الصلة بإسهام مؤسسات المجتمع المدني بالتوعية والحد من العنف الأسري. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الميداني لجمع البيانات عن طريق أداة الدراسة، ويعد منهج المسح الاجتماعي من أهم المناهج المتبعة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ يمكن من خلاله الكشف عن وضعية الظاهرة المدروسة ووصفها وتحليلها، وبيان العلاقات القائمة بين أبعاد الدراسة، ومتغيراتها، ويوفر الكثير من المعلومات الكافية لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع الإداريين العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك والمسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية والبالغ عددها 75 مؤسسة موزعة في مختلف ألوية المحافظة (وزارة التنمية الاجتماعية، 2011).

ونظراً لطبيعة عمل هذه المؤسسات وتعدد مجال اختصاصها ومزاولتها لعملها فقد تم إجراء مسح ميداني للتعرف على طبيعة عملها والخدمات التي تقدمها، وتم اختيار عينة قصدية تكونت من 20 مؤسسة مجتمع مدني من مجتمع الدراسة بناء على نتائج المسح الميداني والتأكد من عمل هذه المؤسسات في مجال العنف الأسري، وتم مراعاة أن تأخذ عينة الدراسة من مختلف ألوية المحافظة، وتم توزيع أداة الدراسة من قبل الباحث على مسئولي وأعضاء الهيئات الإدارية في هذه

المؤسسات، و تكونت عينة الدراسة الكلية من 144 موظف تم توزيع أداة الدراسة عليهم، وتم استرداد ما مجموعة (125) استبانة، وبعد تفحص الاستبيانات وجد أن منها (5) غير صالحة للتحليل الإحصائي وغير مستكملة للبيانات، وبذلك يكون حجم العينة النهائية (120) مبحوث من رؤساء وأعضاء هيئة إدارية تمثل ما نسـبته 83 % من حجم العينة الكلية، ويظهر الجدول (1) المؤسسات المجتمعية التي اشـتملت الدراسة عليها الدراسة.

جدول (1)

أسماء ومقار مؤسسات المجتمع المدني

الاسم	المقر	الاسم	المقر
جمعية الظاهر بيبرس	المرج	سيدات بني حميدة	صرفا
جمعية البر بالوالدين الخيرية	المرج	تميم بن أوس الداري الخيرية	القصر
ربات بيوت شيحان الخيرية	الكرك	سيدات شيحان لتنمية المرأة الريفية	شيحان
جمعية أدر الخيرية	أدر	جمعية القصر الخيرية	القصر
اتحاد فتيات مؤاب	الكرك	جمعية زحوم الخيرية	زحوم
جمعية الفتاة للتنمية والتشغيل	الثنية	جمعية العنود الخيرية	الراشدية
سيدات راكين	راكين	عي للخدمات الاجتماعية	عي
الاتحاد النسائي فرع الكرك	الكرك	نادي ادر	ادر
جمعية سكا الخيرية	سكا	نادي سيدات قير مؤاب	الثنية
جمعية مدين الخيرية	مدين	الزهراء للتنمية الاجتماعية	الزهراء

المصدر: العمل الميداني، 2012.

3.3 وسائل جمع البيانات

من أجل انجاز اهداف الدراسة في الجانبين النظري والتطبيقي تم الاعتماد على الأساليب الآتية:

الجانب النظري: اعتمدت الدراسة على ما توفر من مصـادر ودوريـات ورسـائل عربية وأجنبية.

الجانب التطبيقي: اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسـة لجمـع البيانـات، وتعتبر الاستبانة أداة مناسبة لاستطلاع الآراء حول موضوع الدراسـة، فضـلاً عن أنها أداة دقيقة في التشخيص عندما تكون فقراتها واضحة ومحددة وكـذلك

يمكن بواسطتها الحصول على بيانات كثيرة في وقت محدد وتسهل فيه عملية تحليل النتائج، وتم تصميم أستمارة الأستبيان من قبل الباحث.

4.3 أداة الدراسة:

تم إعداد أداة الدراسة بعد الاطلاع والبحث في الدراسات السابقة والإطار المرجعي المتضمن في الفصل السابق، حيث تكونت أداة الدراسة من استبيان يخص وحدة المعاينة وهم رؤساء وأعضاء الهيئات الإدارية للمؤسسات المجتمعية ، وقد شملت أداة الدراسة ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: ويشمل على بيانات خصائص أفراد عينة الدراسة (أسم المؤسسة، الوظيفة، المستوى التعليمي، النوع الاجتماعي، الخبرة العملية، والعمر)

الجزء الثاني: ويتعلق بالبيانات الخاصة بالمؤسسة، وشمل هذا الجزء على 12 سؤال مغلق حول (الصعوبات التي تواجه المؤسسة في عملها، مصادر التمويل، مصادر البيانات عن حالات العنف الأسري، الفئات المستهدفة، امتلاك المؤسسة لموقع التواصل الالكتروني، وطبيعة الخدمات التي تقدمها المؤسسة من خلال الموقع الالكتروني، مشاركة المؤسسة بحملات التوعية المناهضة للعنف الأسري، ومدى مشاركة المؤسسة بالمؤتمرات والندوات الخاصة بالعنف الأسري، إصدار المؤسسة لنشرات خاصة بالتوعية، قيام المؤسسة بالدراسات المتخصصة عن العنف الأسري، وأخيرا الأساليب التي تستخدمها المؤسسة للتعرف على للكشف عن حالات العنف الأسري) .

الجزء الثالث: وشمل على(26) فقرة تمثل معايير المساهمة بالتوعية والحد من العنف الأسري منها (10) فقرات تقيس درجة مساهمة المؤسسة في التوعية من العنف الأسري، و(12) فقرة تقيس درجة إسهام المؤسسة في الحد من العنف الأسري.

وتم التعبير عن البيانات للجزء الثالث عند إدخالها بالترميز التالي:

1) دائما = 4

2) أحيانا = 3

3) نادرا = 2

4) أبدا = 1

ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الرباعي (الحدود الدنيا والعليا) تم الاعتماد على المعادلة التالية: حساب المدى (4 – 1 = 3).

وتقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (3 ÷ 4 = 0.75).

وإضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس.

(أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

أما الاتجاه العام للفقرات فقد تم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح وعليه فإن الاتجاه العام يكون:

متوسط حسابي يتراوح بين (1 إلى 1.99) يشير إلى مساهمة قليلة.

متوسط حسابي يتراوح بين (من 2.00 إلى 2.99) يشير إلى مساهمة متوسطة

متوسط حسابي يتراوح بين (3.00 - 4) يشير إلى مساهمة مرتفعة.

مع العلم أنه تم معالجة جميع الفقرات لجميع العناصر لتتناسق مع تدرج واحد، وذلك بقلب تدرج بعض الفقرات للتناسق مع باقي الفقرات الأخرى.

5.3 صدق وثبات أداة الدراسة

1- صدق أداة الدراسة

أ- صدق المحكمين:

من أجل تحقيق درجة عالية من الصدق لأداة القياس فقد تم التثبت من صحة الاستبانة وتعديلها بشكلها النهائي بعد عرضها على عدد من الأساتذة المختصين من كليتي العلوم الاجتماعية والعلوم التربوية في جامعة مؤتة، حيث تم عرض الاستبيان بشكله الأولي على (6) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس من قسم علم الاجتماع في جامعة مؤتة، ووزارة التنمية الاجتماعية، والجامعة الأردنية. وطلب منهم تحكيم صلاحية المقياس من خلال تحديد شمولية الفقرات وارتباطها بالمحاور، ومدى ملائمة فقرات الاستبانة للتطبيق، وبناء عليه قام المحكمون بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، وتم الأخذ بآرائهم

والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين الفقـرات محل البحث، على أن يتم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع 80% من المحكمين عليها.

ب- صدق البناء

وتم التحقق من ذلك بحساب معامل الارتباط بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور، وأظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (2) (3) بين درجات كل فقرة من فقرات محاور الدراسة تتراوح بين (0.43 و 0.81)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وبهذا يتضح الاتساق الداخلي بين فقرات المحاور، مما يؤكد الصدق البنائي للمحور ككل، كما تبين من أن معامل ثبات ألفا لكل عبارة من عبارات المحاور في حالة حذفها يكون مساويا لمعامل الثبات لجميع عبارات المحور إجمالا، وهذا يدل على أهمية كل عبارة وردت في المحور، ويشير أيضا إلى ثبات النتائج.

جدول (2)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية لدرجة إسهام المؤسسة في التوعية من العنف الأسري

الفقرة (19-28)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
يتوفر لدى المؤسسة برامج توعية عن العنف الأسري	0.67	0.01
تقوم المؤسسة بالمشاركة بالفعاليات التي تعقدها مؤسسات المجتمع المحلـي حـول العنـف الأسري	0.65	0.01
تقوم المؤسسة بنشر الإحصاءات المتوفرة لديها عن العنف الأسري فـي وسـائل الإعـلام المختلفة	0.71	0.01
تقوم المؤسسة بالتعاون مع الإذاعة المحلية بالتوعية ضد العنف الأسري	0.72	0.01
تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار في برامجها التوعوية أشكال العنـف الأسـري السـائدة فـي المحافظة	0.73	0.01
تقوم المؤسسة بعقد المحاضرات التوعوية ضد العنف الأسري للطلبة في المدارس والجامعات	0.65	0.01
تساهم المؤسسة ماديا ومعنويا في برامج التوعية ضد العنف الأسري في المحافظة	0.76	0.01
تحرص المؤسسة على استخدام وسائل متنوعة في التوعية في العنف الأسري	0.75	0.01
يتوفر لدى المؤسسة الكادر الوظيفي المختص في التوعية ضد العنف الأسري	0.75	0.01
تقوم المؤسسة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى (الصـحية، الاجتماعيـة، الثقافيـة) بتنظيم الحملات التوعوية للوقاية من العنف الأسري	0.55	0.01

جدول (3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية لدرجة إسهام المؤسسة في الحد من العنف الأسري

الفقرة (29- 44)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تقوم المؤسسة بعقد الدورات التدريبية لموظفيها في مجال العنف الأسري لزيـادة كفاءتهم في التعامل مع حالات العنف الأسري	0.58	0.01
تحرص المؤسسة على التواصل مع القطاعات الإنتاجية في المحافظة لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية للأسر المعنفة	0.62	0.01
تقوم المؤسسة بالتعاون مع القضاء لتفعيل القوانين والتشريعات المتعلقـة بحمايـة الأسرة في المحافظة	0.70	0.01
تقوم المؤسسة بالتعاون مع الجهات الصحية بتوفير الرعاية اللاحقة لحالات العنف الأسري	0.73	0.01
تقوم المؤسسة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأمنية في إيجـاد حلـول لحـالات العنف الأسري في المحافظة	0.72	0.01
تقدم المؤسسة استشارات لأفراد المجتمع حول القضايا المتعلقة بالعنف الأسري.	0.43	0.01
تقوم المؤسسة بحفظ وتحليل البيانات المتعلقة بحالات العنف الأسري وحوسبتها.	0.56	0.01
تقوم المؤسسة بتوفير أجواء الحماية للنساء والأطفال في الأسر المعنفة.	0.81	0.01
تقوم المؤسسة بالتعاون مع الجهات المختصة بتقديم الإرشاد النفسي والاجتمـاعي لمرتكبي جرائم العنف الأسري.	0.76	0.01
تقوم المؤسسة بالتواصل مع حالات العنف الأسـري مـن خـلال الاجتماعـات واللقاءات.	0.62	0.01
تقوم المؤسسة بتطوير برامجها وآليات عملها الوقائية من العنف الأسري بشـكل مستمر.	0.75	0.01
تعمل المؤسسة على معاملة ضحايا العنف الأسري معاملة علاجية تكفل إعـدادهم للتكيف الاجتماعي.	0.75	0.01
تتبنى المؤسسة إيجاد ثقافة أمنية لدى أفراد المجتمع بأنماط السلوك التي تؤدي إلى العنف الأسري.	0.63	0.01
تقوم المؤسسة بتبسيط إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.	0.67	0.01
تقوم المؤسسة بعملية تقييم مستمرة لبرامجها وأنشطتها في مجال الحد من العنـف الأسري.	0.63	0.01
تستفيد المؤسسة من آراء المشاركين في الدورات والنشاطات التي تشـارك فيهـا بهدف تطوير آليات عملها.	0.66	0.01

2- ثبات أداة الدراسة

من أجل التأكد من ثبات الأداة فقد تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا والجدول (4) يبين النتائج.

جدول (4)

قيم معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا لأداة الدراسة

معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	اسم المتغير والبعد	الفقرات
0.964	مساهمة المؤسسة في التوعية من العنف الأسري	(19-28)
0.932	مساهمة المؤسسة في الحد من العنف الأسري	(29- 44)
0.969	الكلي للاستمارة	جميع الفقرات

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4) تبين أن معامل الثبات للفقرات التي تقيس مساهمة المؤسسة في التوعية من العنف الأسري كان (0.964)، وللفقرات التي تقيس مساهمة المؤسسة في الحد من العنف الأسري (0.932)، أما معامل الثبات الكلي للأداة فقد بلغ (0.969) وهي معاملات ثبات مرتفعة وتصلح لأغراض الدراسة.

3. 6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة، فقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وذلك كما يلي:

1. مقاييس الإحصاء الوصفي(Descriptive Statistic Measures)، المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
2. تحليل التباين الأحادي (One-way Analysis of Variance): لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بقياس دلالات الفروق بين متوسطات الاستجابات للمتغيرات ذات المستويات المتعددة لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة.

3. اختبار "ت" لاختبار أسئلة الدراسة المتعلقة بقيـاس دلالات الفـروق بـين متوسطات الاستجابات للمتغيرات الثنائية وذلك في حالة تجانس التباين بـين فئتي المتغير، أما في حالة عدم تجانس التباين فإنـه تـم اسـتخدام تقريـب ساترثوايث وسميث، وذلك لكل فقرة من فقرات استبانة الدراسة.
4. اختبار الفروق المعنوية لشافيه لإجراء المقارنات البعدية وذلك لمعرفة مصدر الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أوساط الاستجابات للمتغيـرات المتعـددة المستويات.
5. معامل ارتباط بيرسون.
6. تحليل الانحدار الخطي.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفقا لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية، حول النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة، ونتائج الأسئلة الخاصة بخصائص المؤسسات المجتمعية، ودرجة مساهمة المؤسسات المجتمعية في التوعية من العنف الأسري، ودرجة مساهمة المؤسسات المجتمعية في الحد من العنف الأسري .

1.4 نتائج الدراسة

أولا: النتائج المتعلقة بخصائص العينة الدراسية

تشير البيانات الواردة بالجدول (5) إلى أن الدراسة شـملت المبحـوثين مـن الجنسين حيث مثلت النسبة الغالبة من المبحوثين مـن الإنـاث 65.8 % ومثلـت النسبة الأقل 34.2 % من المبحوثين الذكور، وبالنظر إلى توزيع مفـردات عينـة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة تبين أن النسبة الغالبة 82.5 % من عينة الدراسة هـم من أعضاء الهيئات الإدارية لهذه المؤسسات، ومثلت فئة رؤساء الجمعيات ما نسبته 17.5 %، وتبين من البيانات التي وردت في الجدول عن توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المرحلة العمرية أن النسبة الغالبة 46.7 % من الفئات العمرية الشابة مـن الأعمار 25 – 35 سنة، تلاها وبنسبة 21.7 % للمرحلة العمرية 36 – 45 سـنة، ومثلت النسبة الأقل 11.7 % المرحلة العمرية أكثر من 45 سنة، وتبين من النتائج في ما يرتبط بالمستوى التعليمي أن النسبة الغالبة 42.5 % من من حملـة درجـة البكالوريوس، تليها بنسبة 27.5% من حملة الشهادة المتوسطة (الـدبلوم)، وتـأتي النسبة الأقل 10.0 % من حملة شهادات دراسات عليا، وتبين من النتائج فـي مـا يرتبط بعدد سنوات الخبرة أن النسبة الغالبة 45.8 % ممن الخبرة لديهم 5 سـنوات فما دون، تليها بنسبة 24.2 % ممن خبرتهم 5- 10 سنوات، وتأتي النسبة الأقـل 13.3 % ممن الخبرة لديهم 10- 15 سنة. وتشير هذه النتائج أن عينـة الدراسـة

تتميز بارتفاع مستواها التعليمي بجانب أن الغالبية منها من الشباب التـي تتـراوح خبراتهم العملية من 5-10 سنوات.

جدول (5)

الخصائص الديموغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	41	34.2
	أنثى	79	65.8
الوظيفة	رئيس	21	17.5
	عضو هيئة إدارية	99	82.5
المستوى التعليمي	ثانوية عامة	24	20.0
	دبلوم كلية مجتمع	33	27.5
	بكالوريوس	51	42.5
	دراسات عليا	12	10.0
الخبرة	5 فما دون	55	45.8
	5- 10	29	24.2
	11- 15	16	13.3
	16 فأكثر	20	16.7
العمر	18 - 25	24	20.0
	26 – 35	56	46.7
	36 - 45	26	21.7
	أكثر من 45	14	11.7

ثانياً: عرض نتائج أسئلة الدراسة

نتائج السؤال الأول: ما الخصائص العامة لمؤسسات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة؟ من حيث:

1- الصعوبات التي تواجه عمل المؤسسات في عملية التوعية من العنف الأسري.

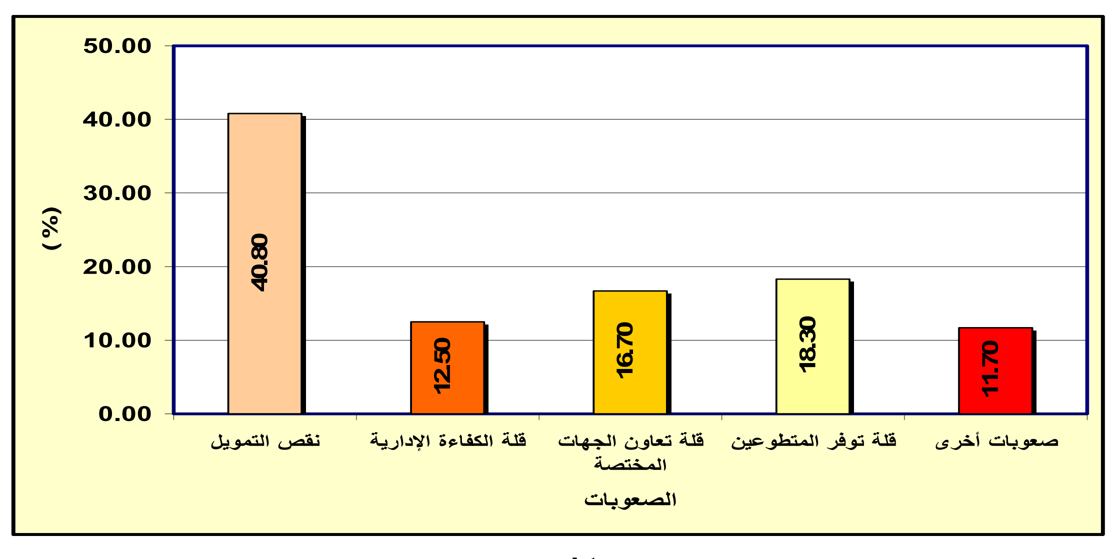
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه عمل المؤسسة في عملية التوعية من العنف الأسري.

جدول (6)

الصعوبات التي تواجه عمل المؤسسة في عملية التوعية من العنف الأسري

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	**نقص التمويل**	49	40.8
2	**قلة الكفاءة الإدارية**	15	12.5
3	**قلة تعاون الجهات المختصة**	20	16.7
4	**قلة توفر المتطوعين**	22	18.3
5	**صعوبات أخرى**	14	11.7

تظهر النتائج في الجدول (5) أن 40.8 % من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن نقص التمويل من أهم الصعوبات التي تواجهه المؤسسة في عملية التوعية من العنف الأسري، وأن 18.3 % منهم يعتقدون أن قلة توفر المتطوعين للعمل من الصعوبات التي تواجهه المؤسسة في عملية التوعية من العنف الأسري، وأن 16.7 % منهم يعتقدون أن قلة تعاون الجهات المختصة من ضمن الصعوبات التي تواجهه هذه المؤسسات في عملها في التوعية من العنف الأسري، بينما يعتقد 12.5 % من أفراد عينة الدراسة أن قلة الكفاءة الإدارية من الصعوبات التي تواجهه المؤسسة في عملية التوعية من العنف الأسري. وجاءت صعوبات أخرى في الترتيب الأخير وبنسبة 11.7 % ومنها عدم وجود مقر دائم للمؤسسة، عدم حضور الاجتماعات الدورية، عدم توفر وسائل للنقل. شكل رقم (2).



شكل (2)

الصعوبات التي تواجه عمل المؤسسة في عملية التوعية من العنف الأسري

2- مصادر التمويل المالي للمؤسسات

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئويـة لإجابـات عينة الدراسة حول مصادر التمويل المالي للمؤسسات، جدول (7).

جدول (7)

مصادر التمويل المالي للمؤسسات

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	دعم حكومي	27	22.5
2	تبرعات وهبات محلية	30	25.0
3	تبرعات وهبات عربية وأجنبية	28	23.3
4	أنشطة المؤسسة	14	11.7
5	مصادر أخرى	21	17.5

تظهر النتائج في الجدول (7) أن 25.0 % من مصـادر التمويـل المـالي لمؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك تتمثل في التبرعات والهبات المحلية، بينما كانت نسبة التبرعات والهبات العربية والأجنبيـة بنسـبة 23.3 %، والـدعم

الحكومي بنسبة 22.5 %، وأخير 11.7 % من أنشطة المؤسسة نفسها شكل (3) وتشير هذه النتائج بأن المصدر الرئيس لتمويل مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك تتمثل في التبرعات المحلية والعربية، وهذا يشكل مشكلة كبيرة لها في حال توقف مثل هذه المساعدات.

شكل (3)

مصادر التمويل المالي لمؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك

3- مصادر المؤسسات عن حالات العنف الأسري في محافظة الكرك.

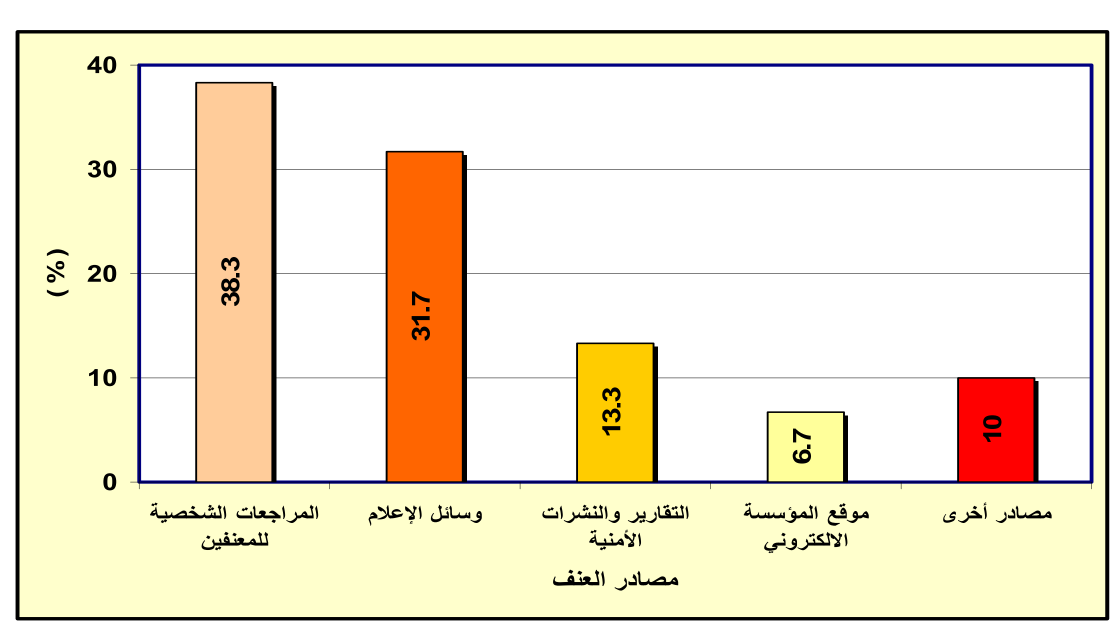
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول مصادر المؤسسات عن حالات العنف الأسري، جدول (8).

جدول (8)

مصادر المؤسسات عن حالات العنف الأسري في محافظة الكرك

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	المراجعات الشخصية للمعنفين	46	38.3
2	وسائل الإعلام	38	31.7
3	التقارير والنشرات الأمنية	16	13.3
4	موقع المؤسسة الالكتروني	8	6.7
5	مصادر أخرى	12	10.0

تظهر النتائج في الجدول (7) أن 38.3 % من مصادر مؤسسـات المجتمـع المدني عن حالات العنف الأسري في محافظة الكـرك تتمثـل فـي المراجعـات الشخصية للمعنفين، بينما شكلت وسائل الإعـلام مـا نسـبته 31.7 %، التقـارير والنشرات الأمنية بنسبة 13.3 %، وأخير 6.7 % من موقع المؤسسة الالكترونـي شكل (4) .



شكل (4)

مصادر المؤسسات عن حالات العنف الأسري في محافظة الكرك

4- مدى وجود موقع الكتروني للتواصل الاجتماعي.

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئويـة لإجابـات عينة الدراسة حول وجود موقع الكتروني للتواصـل الاجتمـاعي فـي مؤسسـات المجتمع المدني في محافظة الكرك، جدول (9).

جدول (9)

مدى وجود موقع الكتروني للتواصل الاجتماعي

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	نعم	45	37.5
2	لا	75	62.5

تظهر النتائج في الجدول (9) أن 62.5 % من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك لا تمتلك موقع للتواصل الاجتماعي، بينما شكلات نسبة المؤسسـات التي تمتلك موقع للتواصل الاجتماعي 37.5 %. وتشير هذه النتـائج إلـى تـدني مستوى الخدمات الالكترونية في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك.

5- الخدمات التي تقدمها المؤسسات عبر موقعها الالكتروني.

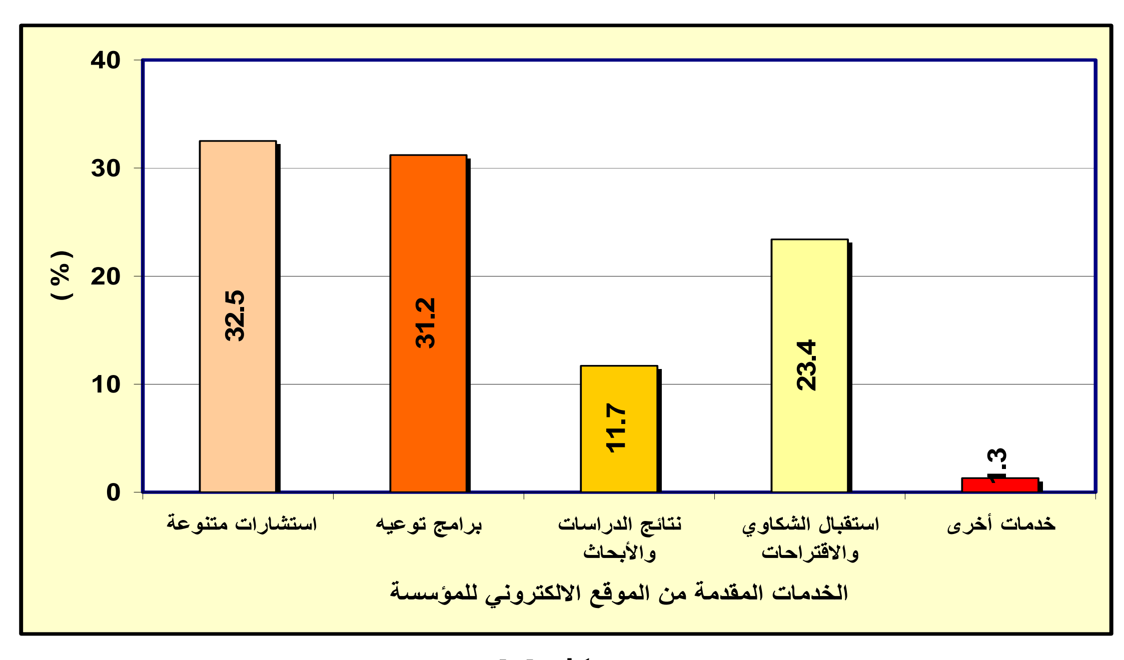
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئويـة لإجابـات عينة الدراسة حول الخدمات التي تقدمها المؤسسات عبـر موقعهـا الالكترونـي، جدول (10).

جدول (10)

الخدمات التي تقدمها المؤسسات عبر موقعها الالكتروني

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	استشارات متنوعة	25	32.5
2	برامج توعيه	24	31.2
3	نتائج الدراسات والأبحاث	9	11.7
4	استقبال الشكاوي والاقتراحات	18	23.4
5	خدمات أخرى	1	1.3

تظهر النتائج في الجدول (10) أن 32.5 % من الخدمات المقدمة عبر الموقع الالكتروني لمؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك تتمثل في الاستشارات المقدمة للأسر، بينما شكلت برامج التوعية ما نسبته 31.2 %، واستقبال الشكاوي والاقتراحات بنسبة 23.4 %.



شكل (5)

الخدمات التي تقدمها المؤسسات عبر موقعها الالكتروني

6- مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني بعمل حملات التوعية لمناهضة العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011.

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة بعمل حملات التوعية لمناهضة العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011، جدول (11، أ).

جدول (11)

مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني بعمل حملات التوعية لمناهضة العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	نعم	74	62.0
2	لا	44	38.0

تظهر النتائج في الجدول (10) أن 62.0 % من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك عملت على القيام بحملات توعية لمناهضة العنف الأسري، بينما أظهرت النتائج أن 38% من مؤسسات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة لم تقم بعمل حملات توعية لمناهضة العنف الأسري.

7- مدى قيام مؤسسات المجتمع بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011.

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول مدى قيام مؤسسات المجتمع بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011، جدول (12).

جدول (12)

مدى قيام مؤسسات المجتمع بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	نعم	81	67.5
2	لا	39	32.5

تظهر النتائج في الجدول (12) أن 67.5 % من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك والتي شملتها الدراسة عملت على عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011، بينما أظهرت النتائج أن 32.5 % من مؤسسات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة لم تقم بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011.

8- مدى قيام مؤسسات المجتمع بإجراء الأبحاث والدراسات الميدانية عن العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011.

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول قيام مؤسسات المجتمع المدني بإجراء الأبحاث والدراسات الميدانية حول العنف الأسري خلال عام 2011 في محافظة الكرك، جدول (13).

جدول (13)

مدى قيام مؤسسات المجتمع بإجراء الأبحاث والدراسات الميدانية عن العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	نعم	53	44.2
2	لا	67	55.8

تظهر النتائج في الجدول (13) أن 44.2 % من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك عملت على إجراء الأبحاث والدراسات الميدانية حول العنف الأسري خلال عام 2011 في محافظة الكرك، بينما أظهرت النتائج أن 55.8 % من مؤسسات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة لم تقم بإجراء الأبحاث والدراسات الميدانية حول العنف الأسري خلال عام 2011 في محافظة الكرك.

9- ما فئات المجتمع التي يستهدفها عمل المؤسسة ؟

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول ما فئات المجتمع التي يستهدفها عمل المؤسسة، جدول (14).

جدول (14)

فئات المجتمع التي يستهدفها عمل المؤسسة

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	**النساء**	**65**	**55.6**
2	**الأطفال**	**13**	**11.1**
3	**الأسر**	**32**	**27.4**
4	**الرجال**	**7**	**6.0**

تظهر النتائج في الجدول (13) أن النساء هن من أكثر الفئات التي يستهدفها عمل مؤسسات المجتمع المدني وبنسبة 55.6 %، بينما شكل الأطفال 11.1 %، والأسر 27.4 %، وأخيرا الرجال 6.0 %.

ثالثاً: عرض نتائج الأسئلة المتعلقة بدرجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية والحد من العنف الأسري في محافظة الكرك.

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال: ما درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة مؤسسات المجتمع المدني فـي التوعية من العنف الأسري في محافظة الكرك، والجدول (15) يبين هذه النتائج:

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لمساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية من العنف الأسري في محافظة الكرك

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
20	تقوم المؤسسة بالمشاركة بالفعاليات التي تعقدها مؤسسات المجتمع المحلي حول العنف الأسري	3.06	0.96	مرتفع
19	يتوفر لدى المؤسسة برامج توعية عن العنف الأسري	2.88	1.10	متوسط
28	تقوم المؤسسة بالتعاون مع المؤسسات (الصحية، الاجتماعية، الثقافية) لتنظيم الحملات التوعوية للوقاية من العنف الأسري	2.87	1.06	متوسط
23	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار في برامجهـا التوعويـة أشكال العنف الأسري السائدة في المحافظة	2.85	1.03	متوسط
24	تقوم المؤسسة بعقد المحاضرات التوعوية ضد العنف الأسري للطلبة في المدارس والجامعات	2.81	1.08	متوسط
26	تحرص المؤسسة على استخدام وسائل متنوعة في التوعية في العنف الأسري	2.72	1.03	متوسط
27	يتوفر لدى المؤسسة الكادر الوظيفي المختص في التوعية ضد العنف الأسري	2.52	1.08	متوسط
22	تقوم المؤسسة بالتعاون مع الإذاعة المحلية بالتوعية ضد العنف الأسري	2.43	1.16	متوسط
25	تساهم المؤسسة ماديا ومعنويا في برامج التوعية ضد العنف الأسري في المحافظة	2.43	1.11	متوسط
21	تقوم المؤسسة بنشر الإحصاءات المتوفرة لديها عن العنف الأسري في وسائل الإعلام المختلفة	2.32	1.12	متوسط
	الاتجاه العام	2.65	0.86	مرتفع

تشير النتائج في الجدول (15) أن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.65 ، وانحراف معياري (0.86). وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الوسط (3.06) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (20) والوسط (2.32) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (21).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور بأن مؤسسات المجتمع المدني تقوم وبدرجة مرتفعة بالمشاركة بالفعاليات التي تعقدها مؤسسات المجتمع المحلي حول العنف الأسري، الأمر الذي يعني حرص هذه المؤسسات على متابعة النشاطات التي تعقدها المؤسسات المجتمعية الأخرى سواء المؤسسات العامة أو الخاصة حول العنف الأسري مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وخبرة كوادرها في مجال الوقاية من العنف الأسري، وقد جاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول وبلغ الوسط الحسابي لها 3.06 بانحراف معياري 0.96، وجاء في الترتيب الثاني وبدرجة مرتفعة الفقرة " يتوفر لدى المؤسسة برامج توعية من العنف الأسري" حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.01 بانحراف معياري 1.10، وفي الترتيب الثالث وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بالتعاون مع المؤسسات (الصحية، الاجتماعية، الثقافية) لتنظيم الحملات التوعوية للوقاية من العنف الأسري" حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.87 بانحراف معياري 1.06، وفي الترتيب الرابع وبدرجة متوسطة الفقرة "تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار في برامجها التوعوية أشكال العنف الأسري السائدة في المحافظة " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.85 بانحراف معياري 1.03، وفي الترتيب الخامس الفقرة وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بعقد المحاضرات التوعوية ضد العنف الأسري للطلبة في المدارس والجامعات" حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.81 بانحراف معياري 1.08، وفي الترتيب السادس وبدرجة متوسطة الفقرة " تحرص المؤسسة على استخدام وسائل متنوعة في التوعية في العنف الأسري " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.72 بانحراف معياري 1.03، وجاء في الترتيب السابع وبدرجة

متوسطة الفقرة " يتوفر لدى المؤسسة الكادر الوظيفي المختص في التوعية ضد العنف الأسري " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.52 بانحراف معياري 1.08، وفي الترتيب الثامن وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بالتعاون مع الإذاعة المحلية بالتوعية ضد العنف الأسري" حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.43 بانحراف معياري 1.16، وفي الترتيب التاسع وقبل الأخير وبدرجة متوسطة الفقرة " تساهم المؤسسة ماديا ومعنويا في برامج التوعية ضد العنف الأسري في المحافظة " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.42 بانحراف معياري 1.11، في الترتيب العاشر والأخير وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بنشر الإحصاءات المتوفرة لديها عن العنف الأسري في وسائل الإعلام المختلفة " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.32 بانحراف معياري 1.12.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال: ما درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الحد من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الحد من العنف الأسري في محافظة الكرك، والجدول (16) يبين هذه النتائج:

جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لمساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الحد من العنف الأسري في محافظة الكرك

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
44	تقوم المؤسسة بمساعدة الأسر المعنفة لإيجاد حلول للأسباب المؤدية للعنف الأسري	3.12	1.03	مرتفع
42	تقوم المؤسسة بتبسيط إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.	3.05	1.12	مرتفع
34	تقدم المؤسسة استشارات لأفراد المجتمع حول القضايا المتعلقة بالعنف الأسري.	3.01	1.04	مرتفع
37	تقوم المؤسسة بالتعاون مع الجهات المختصة بتقديم الإرشاد النفسي والوقائي من العنف للأسر في المحافظة.	2.77	1.11	متوسط

43	تقوم المؤسسة بعملية تقييم مستمرة لبرامجها وأنشطتها في مجال الحد من العنف الأسري.	2.74	1.07	متوسط
32	تقوم المؤسسة بالتعاون مع الجهـات الصـحية بتـوفير الرعاية اللاحقة لحالات العنف الأسري	2.68	1.18	متوسط
30	تحرص المؤسسة على التواصل مع القطاعات الإنتاجيـة في المحافظة لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصـادية للأسـر المعنفة	2.65	0.96	متوسط
33	تقوم المؤسسة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأمنية فـي إيجاد حلول لحالات العنف الأسري في المحافظة	2.64	1.17	متوسط
35	تقوم المؤسسة بحفظ وتحليل البيانات المتعلقـة بحـالات العنف الأسري وحوسبتها.	2.63	1.20	متوسط
41	تتبنى المؤسسة إيجاد ثقافة أمنية لـدى أفـراد المجتمـع بأنماط السلوك التي تؤدي إلى العنف الأسري.	2.61	1.15	متوسط
29	تقوم المؤسسة بعقد الدورات التدريبية لموظفيها في مجال العنف الأسري لزيادة كفاءتهم في التعامل مـع حـالات العنف الأسري	2.60	1.10	متوسط
36	تقوم المؤسسة بتوفير أجواء الحماية للنساء والأطفال في الأسر المعنفة.	2.58	1.27	متوسط
39	تقوم المؤسسة بتطوير برامجها وآليات عملها الوقائية من العنف الأسري بشكل مستمر.	2.57	1.11	متوسط
31	تقوم المؤسسة بالتعاون مـع القضـاء لتفعيـل القـوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الأسرة في المحافظة	2.52	1.15	متوسط
38	تقوم المؤسسة بالتواصل مع حالات العنف الأسري مـن خلال الاجتماعات واللقاءات.	2.50	1.17	متوسط
40	تعمل المؤسسة على معاملة ضحايا العنف الأسري معاملة علاجية تكفل إعدادهم للتكيف الاجتماعي.	2.46	1.18	متوسط
	الاتجاه العام	2.69	0.99	متوسط

تشير النتائج في الجدول (16) أن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الحـد من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جـاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العـام 2.69، وانحـراف معيـاري

(0.99). وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الوسط (3.12) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (44) والوسط (2.46) كحـد أدنـى منسوب للفقرة رقم (40).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهـذا المحـور بـأن مؤسسات المجتمع المدني تقوم وبدرجة مرتفعة بمساعدة الأسر المعنفة على إيجـاد حلول للأسباب المؤدية للعنف الأسري، وقد جاءت هذه الفقرة فـي الترتيـب الأول وبلغ الوسط الحسابي لها 3.12 بانحراف معياري 1.03، وجاء في الترتيب الثـاني وبدرجة مرتفعة الفقرة " تقوم المؤسسة بتبسيط إجراءات التعامل مع حالات العنـف الأسري.." حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.05 بانحراف معيـاري 1.01، وفي الترتيب الثالث وبدرجة مرتفعة الفقرة " تقدم المؤسسـة استشـارات لأفـراد المجتمع حول القضايا المتعلقة بالعنف الأسري." حيث بلغ الوسط الحسـابي لهـذه الفقرة 3.01 بانحراف معياري 1.04، وفي الترتيب الرابع وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بالتعاون مع الجهات المختصة بتقديم الإرشاد النفسي والوقائي مـن العنف للأسر في المحافظة. " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.77 بانحراف معياري 1.00، وفي الترتيب الخامس الفقرة وبدرجـة متوسـطة الفقـرة " تقـوم المؤسسة بعملية تقييم مستمرة لبرامجها وأنشطتها في مجال الحد من العنف الأسري" حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.74 بانحراف معياري 1.07، وفي الترتيب السادس وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بالتعاون مـع الجهـات الصـحية بتوفير الرعاية اللاحقة لحالات العنف الأسري " حيث بلغ الوسط الحسـابي لهـذه الفقرة 2.68 بانحراف معياري 0.91، وجاء في الترتيب السابع وبدرجة متوسـطة الفقرة " تحرص المؤسسة على التواصل مع القطاعات الإنتاجية في المحافظة لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية للأسر المعنفة " حيث بلغ الوسط الحسابي لهـذه الفقـرة 2.65 بانحراف معياري 0.96، وفي الترتيب الثامن وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأمنية في إيجاد حلـول لحـالات العنـف الأسري في المحافظة " حيث بلغ الوسط الحسابي لهـذه الفقـرة 2.64 بـانحراف معياري 1.01، وفي الترتيب التاسع وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بحفظ

وتحليل البيانات المتعلقة بحالات العنف الأسري وحوسبتها " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.63 بانحراف معياري 0.93، في الترتيب العاشر وبدرجة متوسطة الفقرة " تتبنى المؤسسة إيجاد ثقافة أمنية لدى أفراد المجتمع بأنماط السلوك التي تؤدي إلى العنف الأسري " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.61 بانحراف معياري 0.89. في الترتيب الحادي عشر وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بعقد الدورات التدريبية لموظفيها في مجال العنف الأسري لزيادة كفاءتهم في التعامل مع حالات العنف الأسري " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.60 بانحراف معياري 1.10، في الترتيب الثاني عشر وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بتوفير أجواء الحماية للنساء والأطفال في الأسر المعنفة " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.58 بانحراف معياري 1.10. في الترتيب الثالث عشر وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بتطوير برامجها وآليات عملها الوقائية من العنف الأسري بشكل مستمر " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.57 بانحراف معياري 1.11، في الترتيب الرابع عشر وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بالتعاون مع القضاء لتفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الأسرة في المحافظة " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.52 بانحراف معياري 1.05، في الترتيب الخامس عشر وقبل الأخير وبدرجة متوسطة الفقرة " تقوم المؤسسة بالتواصل مع حالات العنف الأسري من خلال الاجتماعات واللقاءات " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.50 بانحراف معياري 1.10، في الترتيب الخامس عشر والأخير وبدرجة متوسطة الفقرة " تعمل المؤسسة على معاملة ضحايا العنف الأسري معاملة علاجية تكفل إعدادهم للتكيف الاجتماعي " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.46 بانحراف معياري 1.08.

السؤال الرابع: هل يوجد أثر دال إحصائيا لمستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني من حيث (تنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، عقد الندوات والمؤتمرات، وإعداد الأبحاث والدراسات بالعنف الأسري، امتلاك المؤسسة موقع الكتروني للتواصل) في مساهمتها في التوعية من العنف الأسري ؟

بعد التعرف على درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية **والحد** من العنف الأسري، والتعرف على مستوى أداء المؤسسات من حيث (امتلاكها لموقع الكتروني، وتنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، وعقدها للندوات والمؤتمرات، وإعداد الأبحاث والدراسات الميدانية). جاء التساؤل هنا لمعرفة أثر هذه المتغيرات، وعليه فقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر هذه المتغيرات بشكل منفصل على درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك في التوعية والحد من العنف الأسري.

وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل الانحدار البسيط وكانت النتائج كما هي مبينة في الجداول (17) و (18) .

الجدول (17)

نموذج تحليل الانحدار الخطي لأثر مستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في التوعية من العنف الأسري

Model (النموذج)	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig (الدلالة الإحصائية)
Regression (الانحدار)	58.011	4	14.50	*59.15	0.00
Residual (البواقي)	27.457	112	0.245		
(المجموع)	85.468	116			

جدول (18)

الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة المساهمة في التوعية من العنف الأسري

المتغير المستقل	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	Sig
امتلاك موقع الكتروني	0.103	4.01	* 0.000
عمل حملات توعية لمناهضة العنف الأسري	0.140	5.33	* 0.000
عقد الندوات والمؤتمرات	0.136	4.14	* 0.000
عمل الأبحاث والدراسات الميدانية	0.107	3.84	* 0.000

القوة التفسيرية للنموذج R-Square=0.679

تشير الجداول (17) و (18) إلى وجود علاقة ذات دلالـة إحصـائية بـين مستوى أداء المؤسسات وبين مساهمتها في التوعية من العنف الأسري ، حيث تشير نتائج الانحدار البسيط إلى أن قيمة (F) تساوي (59.15)، وبمستوى معنوية يساوي (0.000) وهذا يعني أن مستوى أداء المؤسسات مـن حيـث (امتلاكهـا لموقـع الكتروني، وتنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسـري، وعقـدها للنـدوات والمؤتمرات، وإعداد الأبحاث والدراسات الميدانية) يؤثر إيجابيا في مساهمتها فـي التوعية من العنف الأسري حيث بلغت القوة التفسـيرية لهـذا المتغيـر ($R2 = 0.679$) ، ومن الجدول (16) نلاحظ أن المتغيرات المستقلة كانـت معنويـة مـن الناحية الإحصائية ($P \leq 0.05$) واعتماداً على قيمة معامل الارتباط ($R = 0.824$) فقد كانت العلاقة بين المتغيرين علاقة طرديـة بحيـث كلمـا زاد مسـتوى أداء المؤسسات المجتمعية زادت مساهمتها في التوعية من العنف الأسري.

السؤال الخامس: هل يوجد أثر دال إحصائيا لمستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني من حيث (تنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، عقد الندوات والمؤتمرات، وإعداد الأبحاث والدراسات بالعنف الأسري، امتلاك المؤسسة موقع الكتروني) في مساهمتها في الحد من العنف الأسري ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل الانحدار البسيط وكانت النتائج كمـا هي مبينة في الجداول (19) و (20) .

الجدول (19)

نموذج تحليل الانحدار الخطي لأثر مستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني في مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الحد من العنف الأسري

Model (النموذج)	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig (الدلالة الإحصائية)
Regression (الانحدار)	65.729	4	16.43	***37.10**	**0.00**
Residual (البواقي)	50.935	115	0.443		
(المجموع)	116.664	119			

جدول (20)

الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة المساهمة في الحد من العنف الأسري

المتغير المستقل	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	Sig
امتلاك موقع الكتروني	0.137	3.01	* 0.003
تنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري	0.187	3.03	* 0.003
عقد الندوات والمؤتمرات	0.181	2.92	* 0.004
إعداد الأبحاث والدراسات الميدانية	0.143	4.85	* 0.000

القوة التفسيرية للنموذج R-Square=0.563

تشير الجداول (19) و (20) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء المؤسسات وبين مساهمتها في الحد من العنف الأسري، حيث تشير نتائج الانحدار البسيط إلى أن قيمة (F) تساوي (37.10)، وبمستوى معنوية يساوي (0.000) وهذا يعني أن مستوى أداء المؤسسات من حيث (امتلاكها لموقع الكتروني، وتنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، وعقدها للندوات

والمؤتمرات، وإعداد الأبحاث والدراسات الميدانية) يؤثر إيجابيا في مساهمتها في الحد من العنف الأسري حيث بلغت القوة التفسيرية لهذا المتغير ($R2 = 0.563$) ، ومن الجدول (18) نلاحظ أن المتغيرات المستقلة كانت معنوية من الناحية الإحصائية ($P \leq 0.05$) واعتماداً على قيمة معامل الارتباط ($R = 0.751$) فقد كانت العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية بحيث كلما زاد مستوى أداء المؤسسات المجتمعية زادت مساهمتها في الحد من العنف الأسري.

2.4 مناقشة النتائج

1) أظهرت النتائج أن أهم الصعوبات التي تواجهه مؤسسات المجتمع المدني - التي شملتها الدراسة- في عملية التوعية من العنف الأسري تتمثل حسب أهميتها في نقص التمويل، وقلة توفر المتطوعين للعمل، و قلة تعاون الجهات المختصة، وقلة الكفاءة الإدارية، وتشير هذه النتائج أن مؤسسات المجتمع المدني تعاني من جملة من الصعوبات التي جاء على رأسها التمويل وقلة المتطوعين والتي تعد مشكلة عامة تعاني منها معظم المؤسسات التطوعية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه (البيضاني، 2009) بأن 87.9% من منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي تعانى من محدودية التمويل، ومع ما أشارت إلية دراسة (المنتدى الإنساني للإغاثة الإسلامي، 2006) بأن ضعف الموارد المالية، بسبب نقص التمويل، وغياب معايير التوزيع الأمثل للدعم المالي المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية ومن أهم هذه المعوقات التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وتتفق أيضا مع ما أشارت إليه نتائج (مركز الرأي للدراسات، 2006) في أن مؤسسات المجتمع المدني تعتمد على التمويل الخارجي، وهي غير قادرة على مواجهة نفقاتها دون حصولها على الدعم المالي الخارجي، وتتفق مع دراسة (حماد، 1999) التي بينت أن المنظمات النسائية الأردنية تحتاج إلى عناصر بشرية مدربة تساعدها على تحقيق أهدافها، وتواجه مشاكل مالية صعبة تعيقها عن تحقيق الأهداف. وتتفق أيضا مع ما أكد عليه (ملاوي، 2008) بضرورة إعطاء منظمات المجتمع المدني المزيد من الاستقلالية والدعم

المالي، والتعامل مع منظمات المجتمع المدني كقطاع ثالث يشارك في عملية التنمية الحقيقية.

2) أظهرت النتائج أن 25.0 % من مصادر التمويل المالي لمؤسسات المجتمع المدني تتمثل في التبرعات والهبات المحلية، بينما كانت نسبة التبرعات والهبات العربية والأجنبية بنسبة 23.3 %، والدعم الحكومي بنسبة 22.5 %، وأخير 11.7 % من أنشطة المؤسسة، وتشير هذه النتائج بأن المصدر الرئيس لتمويل مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك تتمثل في التبرعات المحلية والعربية، وهذا يشكل مشكلة كبيرة لها في حال توقف مثل هذه المساعدات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بسمة بنت طلال عام (2004) التي أشارت إلى أن الاعتماد على المساعدات الخارجية أعاقا الجهود التنموية للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في دفع مسيرة التنمية الشاملة في الأردن.

3) أظهرت النتائج أن 62.5 % من مؤسسات المجتمع المدني لا تمتلك موقع للتواصل الاجتماعي، بينما شكلت نسبة المؤسسات التي تمتلك موقع للتواصل الاجتماعي 37.5 %. وأن الخدمات المقدمة عبر الموقع الالكتروني للمؤسسات تتمثل في الاستشارات المقدمة للأسر، وبرامج التوعية، واستقبال الشكاوي والاقتراحات بنسبة 23.4 %. وتشير هذه النتائج إلى تدني مستوى خدمات التواصل الاجتماعي مع الفئات المستهدفة، وقد يعود سبب تدني الخدمات الالكترونية في مؤسسات المجتمع المدني إلى قلة التمويل اللازم لها، وعدم إعطاء هذه المؤسسات أهمية للتواصل الاجتماعي عبر الانترنت.

4) بينت نتائج الدراسة أن 62.0 % من مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك عملت على تنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، وأظهرت النتائج أن 67.5 % من المؤسسات التي شملتها الدراسة عملت على عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول العنف الأسري في محافظة الكرك خلال عام 2011، وأن 44.2 % من المؤسسات عملت على إجراء الأبحاث والدراسات الميدانية حول العنف الأسري خلال عام 2011 في محافظة الكرك، وتشير هذه النتائج مجتمعة على أن مؤسسات المجتمع المدني التي شملتها

الدراسة تقوم بدورها في المساهمة بالوقاية والحد والتوعية من العنف الأسـري من خلال مشاركتها وتنظيمها للفعاليات الخاصة بالوقاية والحـد مـن العنـف الأسري، وقد أشارت دراسة (السيوف، 2010) أن سياسات التمكين بأنواعها، قد أطرت عمل المنظمات وحولته من رعائي خيـري إلـى تنمـوي، فأصـبحت المنظمات تعمل ضمن محاور اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، فكثفـت جهودهـا بالتعاون مع المنظمات الدولية التي قدمت الدعم المالي والفني لتنفيذ العديد مـن البرامج وورش العمل والتدريب، بجانب سياسات التمكين السياسـي والتمييـز الايجابي.

5) أظهرت النتائج أن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني – التي شملتها الدراسـة- في التوعية من العنف الأسري في محافظة الكرك من وجهة نظر أفراد عينـة الدراسة جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسـط الحسـابي العـام 2.65، وانحراف معياري (0.86). وتبين بأن هذه المؤسسات تقوم وبدرجـة مرتفعـة بالمشاركة بالفعاليات التي تعقدها مؤسسات المجتمـع المحلـي حـول العنـف الأسري، الأمر الذي يعني حرص هذه المؤسسات على متابعة النشاطات التـي تعقدها المؤسسات المجتمعية الأخرى سواء المؤسسات العامة أو الخاصة حـول العنف الأسري مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وخبرة كوادرها في مجال الوقاية من العنف الأسري. وتعمل أيضا على الوقاية من العنف الأسري بدرجـة مرتفعـة من خلال توفيرها لبرامج توعية من العنف الأسـري. بينمـا جـاءت درجـة مساهمتها في الوقاية من العنف الأسري بدرجة متوسطة مـن خـلال قيامهـا بالتعاون مع المؤسسات (الصحية، الاجتماعيـة، الثقافيـة) لتنظـيم الحمـلات التوعوية للوقاية من العنف الأسري"، وأخذها بعـين الاعتبـار فـي برامجهـا التوعوية أشكال العنف الأسري السائدة في المحافظة، وقيامها بعقد المحاضرات التوعوية ضد العنف الأسري للطلبة في المدارس والجامعات، وحرصها علـى استخدام وسائل متنوعة في التوعية في العنـف الأسـري، وتوفيرهـا للكـادر الوظيفي المختص في التوعية ضد العنف الأسري، وقيامها بالتعاون مع الإذاعة المحلية بالتوعية ضد العنف الأسري، ومساهمتها ماديا ومعنويـا فـي بـرامج

التوعية ضد العنف الأسري في المحافظة، وقيامها بنشر الإحصاءات المتـوفرة لديها عن العنف الأسري في وسائل الإعلام المختلفة. وتشير هذه النتـائج بـأن درجة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر أفراد عينـة الدراسـة جاءت بدرجة متوسطة مما يعكس عدم الرضا لديهم عن أداءها في التوعية من العنف الأسري، وأن مستوى أداء عمل مؤسسات المجتمع المدني دون المستوى المطلوب أو المتوقع، وانه لا زال أمامها الكثير من الأعمال التي يجب أن تقوم بها بما يتعلق بالإسهام بفاعلية في بناء الوعي المجتمعي نحو خطـورة العنـف الأسري في المجتمع.

6) بينت النتائج أن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني – التي شملتها الدراسة- فـي الحد من العنف الأسري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسـة جـاءت بدرجـة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.69، وانحراف معياري (0.99). وبينت النتائج أنها تقوم وبدرجة مرتفعة بمساعدة الأسر المعنفة على إيجاد حلول للأسباب المؤدية للعنف الأسري، وأنها تقوم بتبسيط إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري، وتقدم المؤسسة استشارات لأفراد المجتمع حول القضايا المتعلقة بالعنف الأسري، بينما تقوم هذه المؤسسات وبدرجة متوسـطة بالتعـاون مـع الجهات المختصة بتقديم الإرشاد النفسي والوقـائي مـن العنـف للأسـر فـي المحافظة، وقيامها بعملية تقييم مستمرة لبرامجها وأنشطتها في مجال الحد مـن العنف الأسري، وقيامها بالتعاون مع الجهات الصحية بتوفير الرعايـة اللاحقـة لحالات العنف الأسري، وحرصها على التواصل مع القطاعات الإنتاجيـة فـي المحافظة لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية للأسر المعنفة، وقيامهـا بالتعـاون والتنسيق مع الجهات الأمنية في إيجاد حلول لحـالات العنـف الأسـري فـي المحافظة، وقيامها بحفظ وتحليل البيانات المتعلقـة بحـالات العنـف الأسـري وحوسبتها، وتبنيها لإيجاد ثقافة أمنية لدى أفراد المجتمع بأنماط السـلوك التـي تؤدي إلى العنف الأسري، وقيامها تقوم بعقد الدورات التدريبية لموظفيهـا فـي مجال العنف الأسري لزيادة كفاءتهم في التعامل مع حالات العنـف الأسـري، وقيامها بتوفير أجواء الحماية للنساء والأطفال في الأسر المعنفة، وقيامها بتطوير

برامجها وآليات عملها الوقائية من العنف الأسري بشكل مستمر، وقيامها بالتعاون مع القضاء لتفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الأسرة في المحافظة "، وقيامها بالتواصل مع حالات العنف الأسري من خلال الاجتماعات واللقاءات، وقيامها بالتعامل مع ضحايا العنف الأسري معاملة علاجية تكفل إعدادهم للتكيف الاجتماعي .

7) أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني – التي شملتها الدراسة- وبين مساهمتها في التوعية والحد من العنف الأسري، حيث أشارت نتائج التحليل أن مستوى أداء المؤسسات من حيث (امتلاكها لموقع الكتروني، وتنظيم حملات توعية لمناهضة العنف الأسري، وعقدها للندوات والمؤتمرات، وإعداد الأبحاث والدراسات الميدانية) يؤثر إيجابيا في مساهمتها في التوعية والحد من العنف الأسري حيث بلغت القوة التفسيرية للوقاية مت العنف الأسري (($R2 = 0.679$)، وللحد من العنف الأسري (($R2 = 0.563$) مما يعني أنه كلما زاد مستوى أداء المؤسسات المجتمعية زادت مساهمتها في التوعية والحد من العنف الأسري.

3.4 التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1- العمل على دعم مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك ماديا ومعنويا للتغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها.

2- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك في عملية صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية المتعلقة بالوقاية من العنف الأسري.

3- تطوير التشريعات المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني لتصبح ملائمة مع التغييرات التي يشهدها المجتمع.

4- زيادة التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين المنظمات للوصول إلى مرحلة من التكامل في العمل.

5- الاهتمام بإعداد الكوادر المدربة على العمل بمؤسسات المجتمع المدني في محافظة الكرك بمجال الوقاية من العنف الأسري.

6- إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالعنف الأسري في محافظة الكـرك لبلورة آليات حديثة لمؤسسات المجتمع المدني لتطبيقها في التوعية والحد من العنف الأسري.

المراجع

أ. المراجع العربية:

ابن منظور، محمد بن مكرم (1990) **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت.

أبو خطوة، السيد (2010) **مبادئ تصميم المؤثرات المشتقة من نظريات التعلم**، مؤتمر دور التعليم الالكتروني في مجتمع المعرفة، جامعة البحرين، في الفترة 9-2010/4/8.

أبو زيد، عثمان (2010). **وسائل الإعلام والعنف الأسري**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

أبو شامة، عباس (2005).**العنف الأسري في ظل العولمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية.

أنيس، إبراهيم (1973) **الوسيط**، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.

بامرحول، فوزية (2004)، **دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية**، مؤتمر نت من اليمن إلى العالم. متوفر عبر: http://www.almotamar.net/news/70447.htm

بشارة، عزمي(1998) **المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 14-15.

البشرى، محمد (2009) **مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

بوزبون، بنة(2004) **العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية**، المركز الوطني للدراسات، المنامة، البحرين.

البيضاني، إبراهيم سعيد (2009) **دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة**، بحث منشور على موقع مدونة التنمية البشرية والتطوير، متوفر عبر http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/07/blog-

التير، مصطفى (1997) **العنف العائلي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الجيوشي، جودة (2000) **الانحرافـات السـلوكية ونظريـات التعلـيم المـدخلات والنواتج**، مطبعة الأهلي، القاهرة، مصر.

الحديدي، مؤمن، وجهشان هاني (2008) **العنف الأسري، في دليل إرشادي للتعامل مع العنف الأسري**، مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء، الأردن.

الحراحشة، احمد (2007) **العنف ضد المرآة وأشكال الاتصال والتوجه نحو الحياة لدى المعنفات في محافظتي العاصمة والزرقاء**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حرب،علي (2009). **دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعيـة فـي مجال مكافحة الإرهاب**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،المملكة العربية السعودية.

حسن محمد، وشند سمرة (2000) **دراسات معاصرة فـي سـيكولوجية الطفولـة والمراهق**ة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر.

حسن، هبة (2003) **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

الحليبي، خالد (2009). **العنف الأسري** :أسبابه ومظاهره وآثاره وعلاجـه، موقـع المستشار، متوفر عبر. http://www.almostshar.com/web

حماد، وليد (1999) **المنظمات النسائية الأردنية والتنميـة المسـتدامة**، مركـز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن.

حمدونة، اسامة (2007). **تقدير الذات والرضا الزواجي وعلاقتهما بالعنف الموجه ضد الزوجة**، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لبرنامج المشاركة الأسرية المناهضـة للعنف ضد المرأة، 5-7 ديسمبر، 2007، جامعة القاهرة، مصر.

الخطيب، سلوى (2002). **نظرة في علم الاجتماع المعاصـر**، مكتبـة الشـقري، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الخطيب، سلوى (2005). **العنف الأسري ضد المرأة في مدينة الريـاض دراسـة لبعض حالات المترددات على مستشفى الرياض المركزي، والمركز الخيـري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية**، مركز الدراسات الجامعية للبنات، الرياض، المملكة العربية السعودية.

دائرة الإحصاءات العامة(2007) **مسح السكان الصحة الأسرية**، عمـان، المملكـة الأردنية الهاشمية، ص ص (183-202).

دائرة الإحصاءات العامة (2010) **الأردن بالأرقـام**، عمـان، المملكـة الأردنيـة الهاشمية.

الدوة، أمل، ودرويش زينب (2007). **علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفيـة والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي**، بحث مقدم في المؤتمر العالمي عن وضع المرأة المسلمة في المجتمع المعاصر– حقائق وأفاق، 14-16 أب- 2007، الجامعة الإسلامية، ماليزيا.

الرطروط، فواز، وأبو شام سـلوى (2008) **مـدى قـدرة مؤسسـات الرعايـة الاجتماعية في الأردن على تشكيل بيئة آمنة للأطفال الملتحقين فيهـا كمـا يظهره واقعها**"، منشورات المؤسسة الخيرية الملكية، المنامة، البحرين.

الرطروط، فواز، والعطيات خالد (2006) مستوى تميز أداء مؤسسـات رعايـة الطفولة وموظفيها في الأردن كما يراه بعض القائمين على شؤونها في ضـوء مدى إدراكهم للمعايير العامة الرسمية المعتمدة لتقويمها، **مجلة العلوم التربوية**، م2، العدد 4، ص ص 320-365، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.

السعودي، خالد (2005). **مدى رضا طلاب المرحلة الثانويـة عـن دور المرشـد الطلابي وعلاقته بالسلوك العـدواني**"، رسالة ماجستير غير منشـورة، كليـة التربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

السمري، عدلي (2008) **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسـيرة للنشـر والتوزيـع والطباعة، عمان، الأردن.

السيوف، نبيلة(2007) منظمات **المجتمع المدني والتغير الاجتماعي، دراسة مـدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعـة الأردنية، الأردن.

السيوف، نبيلة(2010) اثر **سياسات منظمات المجتمع المدني الأردنية في تمكـين المرأة**، ورقة عمل مقدمة لمركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن.

شتيوي، خالد، وحوراني هاني (2004) **المجتمع المدني والمجال العام في مدينة عمان،** مركز الأردن الجديد للدراسات والنشر، عمّان، الأردن.

شوقي، طريف (2000). **العنف في الأسرة المصرية، دراسة نفسية استكشافية،** المركز القومي للبحوث الجنائية –قسم البحوث الجنائية، القاهرة، مصر.

الصباغ، أمل (2004) **العدالة والتمكين مدخل الى التنمية المستدامة،** مركز دراسات " أمان، متوفر عبر: http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php

الصوفي، فيصل (2003) **المنظمات غير الحكومية في اليمن،** مؤتمر نت من اليمن إلى العالم، متوفر عبر: http://www.almotamar.net/news/70447.htm

طه، فرج (1993) **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي،** دار سعاد الصباح، الكويت، دولة الكويت.

عبد العال،عبد الحليم رضا (1986) **تنظيم المجتمع"أسس ومبادئ،** الكتاب الأول، توت لدعاية والإعلان والنشر، القاهرة، مصر.

عبد الرحمن، محمد (1998) **نظريات الشخصية،** دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

عدلي، هويدا (2005) **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية،** ندوة " دولة الرفاهية الاجتماعية، 28-30 تشرين الثاني- 2005، جامعة الإسكندرية، مصر.

عفيفي، السيد عبد الفتاح(2000).**علم الاجتماع المعاصر،** دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

علي، ناصر محمود رشيد (2008) **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

العمر، معن (2009) **جمعيات الإرشاد الفردي والجمعي ودورها في الحد من العنف الأسري،** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

العناني، رضوان، ومحمد غنيم عثمان(2007) **فاعلية مؤسسات العون الاجتماعي التطوعية في لواء عين الباشا من منظور إدارة الجودة الشاملة**، برنامج حماية الأسرة،عمان، الأردن، متوفر عبر: http://www.ncfa.org.jo/Default.aspx?tabid=151

عيد، فتحي (2009) **دور مؤسسات المجتمع المدني في خفض الطلب على المخدرات**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الغانم، عبدا (2004) **جرائم العنف وسبل مواجهتها**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية .

القاطرجي، نهى عدنان (2009) **العنف الأسري**، مؤتمر الفقه الإسلامي الدولي، للفترة 26-2009/4/30، جامعة الشارقة، إمارة الشارقة.

القصيبي، خالد (2007) "**المؤسسات الخيرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية**، جريدة الجزيرة السعودية، 24 آذار 2007، العدد 12595، متوفر عبر: http://www.arabvolunteering.org/corner

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2009) **التقرير الدوري الخامس حول تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة**، عمان، الأردن.

ليلة، علي (2007) **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2010) **العنف الأسري في الأردن**: المعرفة، والاتجاهات، والواقع، برنامج حماية الأسرة، عمان، الأردن، متوفر عبر: http://www.ncfa.org.jo/Default.aspx?tabid=151

المجلس الوطني الأردني لشؤون الأسرة (2008) **العنف ضد الأطفال**، اليونيسيف، عمان، الأردن.

المحمود، عباس (2004).**جرائم العنف وأساليب مواجهتها في البلاد العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية .

مركز الأردن الجديد للدراسات(2010**) دليل منظمات المجتمع المدني**، دار سندباد للنشر، عمان، الأردن.

مركز الرأي للدراسات(2006) **التطور الديمقراطي في الأردن وآليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني**، جريدة الرأي، العدد (12965) 2006/3/26.

المركز الوطني لحقوق الإنسان، وكونراد اديناور والمعهد الدبلوماسي (2006) **مبادرة الشراكة بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكومة**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية. ص(17).

مركز بيسان للبحوث والإنماء (2002) **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**، مؤسسة التعاون للنشر، رام ا ، فلسطين.

المراوني، نايف(2010) **العنف الأسري**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،السعودية.

المشخص، عبد ا (2005) **التوعية الأمنية في وسائل الأعلام السعودية دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مصطفى، يامن (2010).**العنف الأسري وعلاقته بالتوافق لدى المراهقين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.

المطيري، عبد المحسن (2006) **العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

ملاوي، احمد إبراهيم (2008) أهمية منظمات المجتمع المدني، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م 24، ع 2، ص 255-275، سوريا.

المنتدى الإنساني للإغاثة الإسلامية (2006) **دور الجمعيات والهيئات الاجتماعية في العمل الإنساني، ومعوقاته**"، ورشة العمل المعقودة خلال 12-14 – شباط- 2006 في فندق " فور سيزن"، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان الأردن،.

منظمة الأمم المتحدة(2010) **حقوق الطفل**، التقرير السنوي اليونسكو، باريس.

منظمة الصحة العالمية(2010). **التقرير العالمي حول العنف والصحة**، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، القاهرة، مصر.

الهر، قدرة (2008) **العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنّفات في مدينة (مالمو) بالسويد**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمرك.

الوريكات،عايـد (2008).**نظريـات علـم الجريمـة**، ط2، دار الشـروق للنشـر والتوزيع،عمان ،الأردن.

وزارة التنمية الاجتماعية(2010) **الحملات التوعوية لعام 2010**، الأردن.

الوزني، خالد (2007)، "اقتصاديات الزكاة والصدقة "، **جريدة الـرأي الأردنيـة** (شؤون اقتصادية). العدد (13519)، الأحد 7 أكتوبر 2007، الأردن.

اليوسف، عبدا عبد العزيز، والرميح، صالح بن رميح، ونيازي، عبد المجيد طاش (2005) **العنف الأسري دراسة ميدانية علـى مسـتوى المملكـة العربيـة السعودية**، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض.

ب. المراجع الأجنبية

Basma bint Talal(2004) **Rethinking an NGO**; Developments, Donors and Civil Society in Jordan. . London: I.BTAURIS,2004.

Bandura (1999) **Social Learning Theor**y, Guilford Press Engle Wood Cliffs, New Jersey, USA

Davis, Liane. (1995). **Domes c violence**. In Encyclopedia of Social Work. (ed) Edwards, Richard. Washington, DC: NASW Press, USA.

Kaplan, Sadock B (1994). **Synopsis of psychiatry**, seventh ed., ,Wilkins, Middle East edition, Egypt.

Katz, D. and Kahn, R. (1966) **The social psychology of organizations**. New York: John Wiley.

Lenardt, Grazyna (2008) **immigrant women in the crossroads, violent relationships**, Arab Open Academy , Uppsala, Sweden

الملحق (أ)



الاستبانة

بسم ا الرحمن الرحيم

عزيزي / عزيزتي - المبحوث

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته، وبعد.

أرجو العلم بأنني أقوم بإعداد دراسة بعنوان: **(إسهامات مؤسسـات المجتمـع المدني بالتوعية ضد العنف الأسري من وجهة نظر إدارييها)** وذلـك لنيـل درجـة الماجستير في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) بكلية العلـوم الاجتماعيـة- جامعة مؤتة- الأردن.

والرجاء التكرم بقراءة فقرات الاستبانة ثم إبداء رأيك في الحقل المناسب أمـام كل فقرة، علما بأن الإجابات والمعلومات التي ستقدمونها سوف تستخدم **لأغـراض البحث العلمي فقط.**

الطالب:

خالد زيد الرمان

2012

البيانات الأولية :

1-اسم المؤسسة				
2-النوع الاجتماعي	1□ذكر	2□أنثى		
3. عدد سنوات الخبرة (سنة)	1□أقل من 5	2□5-10	3□10-15	4□أكثر من 15
4. العمر	1□18 -25	2□25-35	3□36-45	4□أكثر من 45
5. المستوى التعليمي	1□ثانويـــة فأقل	2□دبلوم	3□بكالوريوس	4□ دراسات عليا
6. الوظيفة	1□مدير	2□باحـــــث اجتماعي	3□ مرشد	4□ غير ذلك حدد ( )

معلومات عن المؤسسة:

<table>
<tr><td>7-ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسة في عملية التوعية ضد العنف الأسري</td><td colspan="2">1- نقص التمويل
2- عدم الكفاءة الإدارية
3- عدم تعاون الجهات المختصة
4- عدم توفر المتطوعين
5- أخرى:..........</td></tr>
<tr><td>8-ما هي مصادر التمويل المالي للمؤسسة؟</td><td colspan="2">1- دعم حكومي
2- تبرعات وهبات محلية
3- تبرعات وهبات عربية وأجنبية
4- أنشطة المؤسسة
5- أخرى:..........</td></tr>
<tr><td>9 .ما هي مصادر المؤسسة عن حالات العنف الأسري في منطقة عملها؟</td><td colspan="2">1- □ المراجعات الشخصية للمعنفين
2- □ وسائل الإعلام
3- □ التقارير الأمنية
4- □ موقع المؤسسة الالكتروني
5- □ أخرى:..........</td></tr>
<tr><td>10 .ما الفئات التي يستهدفها عمل المؤسسة؟</td><td colspan="2">1- □ النساء
2- □ الأطفال
3- □ الأسر
4- □ الرجال</td></tr>
<tr><td>11. هل يوجد لدى المؤسسة موقع للتواصل الالكتروني مع طالبي الخدمة ؟</td><td>1□ نعم</td><td>2□ لا</td></tr>
<tr><td>12. إذا كانت الإجابة نعم، فما هي الخدمات التي تقدمها المؤسسة عبر الموقع؟</td><td colspan="2">1- □ استشارات
2- □ توعية
3- □ عرض نتائج الدراسات
4- □ استقبال الشكاوي والاقتراحات
5- □ دراسة حالة</td></tr>
</table>

السؤال		
13-خلال عام 2011 هـل قامـت المؤسسـة بحملات توعية لمناهضة العنف الأسري؟	**1□ نعم**	**2□ لا**
14-خلال عام 2011 هل قامت المؤسسة بعقد ندوات أو مؤتمرات أو ورش عمل حول العنف الأسري؟	**1□ نعم**	**2□ لا**
15- إذا كانت الإجابة نعم، فكم عددها ؟	**1- □ مرة واحدة** **2- □ مرتان** **3- □ 3 مرات** **4- □ 4 مرات وأكثر**	
16-خلال عام 2011 هل أصدرت المؤسسـة نشرات توعية ضد العنف الأسري؟	**1□ نعم**	**2□ لا**
17-خلال عام 2011 هل قامت المؤسسة بعمل الأبحاث والدراسـات الميدانيـة عـن العنـف الأسري؟	**1□ نعم**	**2□ لا**
18- ما هي الأساليب التي تستخدمها المؤسسة للكشف عن حالات العنف الأسري؟	**1- □ الكشف الحسي للمعنفين** **2- □ التحويل للمراكز الصحية** **3- □ التعاون مع إدارة حماية الأسرة** **4- □ أخرى** **..........................**	

درجة إسهام المؤسسة في التوعية بالعنف الأسري

م	الفقرات	دائما	أحيانا	نادرا	أبدا
.19	يتوفر لدى المؤسسة برامج توعية عن العنـف الأسري	4	3	2	1
.20	تقوم المؤسسة بالمشاركة بالفعاليات التي تعقدها مؤسسات المجتمع المحلي حول العنف الأسري	4	3	2	1
.21	تقوم المؤسسة بنشر الإحصاءات المتوفرة لديها عن العنف الأسري في وسائل الإعلام المختلفة	4	3	2	1
.22	تقوم المؤسسة بالتعاون مع الإذاعـة المحليـة بالتوعية ضد العنف الأسري	4	3	2	1
.23	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبـار فـي برامجهـا التوعوية أشكال العنف الأسري السـائدة فـي المحافظة	4	3	2	1
.24	تقوم المؤسسة بعقد المحاضرات التوعوية ضـد العنف الأسري للطلبة في المدارس والجامعات	4	3	2	1
.25	تساهم المؤسسة ماديا ومعنويـا فـي بـرامج التوعية ضد العنف الأسري في المحافظة	4	3	2	1
.26	تحرص المؤسسة على استخدام وسائل متنوعة في التوعية في العنف الأسري	4	3	2	1
.27	يتوفر لدى المؤسسة الكادر الوظيفي المخـتص في التوعية ضد العنف الأسري	4	3	2	1
.28	تقوم المؤسسة بالتعاون مع مؤسسات المجتمـع الأخرى (الصحية، الاجتماعية، الثقافية) بتنظيم الحملات التوعوية للوقاية من العنف الأسري	4	3	2	1

درجة إسهام المؤسسة في الحد من العنف الأسري

م	الفقرات	دائما	أحيانا	نادرا	أبدا
.29	تقوم المؤسسة بعقد الدورات التدريبية لموظفيها في مجال العنف الأسري لزيادة كفاءتهم في التعامل مع حالات العنف الأسري	4	3	2	1
.30	تحرص المؤسسة على التواصل مع القطاعات الإنتاجية في المحافظة لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية للأسر المعنفة	4	3	2	1
.31	تقوم المؤسسة بالتعاون مع القضاء لتفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الأسرة في المحافظة	4	3	2	1
.32	تقوم المؤسسة بالتعاون مع الجهات الصحية بتوفير الرعاية اللاحقة لحالات العنف الأسري	4	3	2	1
.33	تقوم المؤسسة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأمنية في إيجاد حلول لحالات العنف الأسري في المحافظة	4	3	2	1
.34	تقدم المؤسسة استشارات لأفراد المجتمع حول القضايا المتعلقة بالعنف الأسري.	4	3	2	1
.35	تقوم المؤسسة بحفظ وتحليل البيانات المتعلقة بحالات العنف الأسري وحوسبتها.	4	3	2	1
.36	تقوم المؤسسة بتوفير أجواء الحماية للنساء والأطفال في الأسر المعنفة.	4	3	2	1

1	2	3	4	تقوم المؤسسة بالتعاون مع الجهات المختصـة بتقديم الإرشاد النفسي والاجتمـاعي لمرتكبـي جرائم العنف الأسري.	.37
1	2	3	4	تقوم المؤسسة بالتواصل مع حـالات العنـف الأسري من خلال الاجتماعات واللقاءات.	.38
1	2	3	4	تقوم المؤسسة بتطوير برامجها وآليات عملهـا الوقائية من العنف الأسري بشكل مستمر.	.39
1	2	3	4	تعمل المؤسسة على معاملة ضـحايا العنـف الأسري معاملة علاجية تكفل إعدادهم للتكيـف الاجتماعي.	.40
1	2	3	4	تتبنى المؤسسة إيجاد ثقافة أمنية لـدى أفـراد المجتمع بأنماط السلوك التي تؤدي إلى العنـف الأسري.	.41
1	2	3	4	تقوم المؤسسة بتبسيط إجراءات التعامـل مـع حالات العنف الأسري.	.42
1	2	3	4	تقوم المؤسسة بعملية تقييم مستمرة لبرامجهـا وأنشطتها في مجال الحد من العنف الأسري.	.43
1	2	3	4	تستفيد المؤسسة مـن آراء المشـاركين فـي الدورات والنشاطات التي تشارك فيها بهـدف تطوير آليات عملها.	.44

مع خالص الشكر والتقدير



الملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين

أسماء السادة المحكمين

الجامعة	اسم المحكم
جامعة مؤتة	أ.د ذياب البداينه
جامعة مؤتة	أ.د عايد الوريكات
الجامعة الأردنية	أ. د. دوخي الحنيطي
جامعة مؤتة	د. سليم القيسي
جامعة مؤتة	د. رافع الخريشة
وزارة التنمية الاجتماعية	د. فواز الرطروط